وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي
تاريخ: الأحد 24 جوان 2018

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

تحت عنوان

محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية

إعداد الطالب: سقاي محمد الصديق

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ(ة):عايد لمين	جامعة المسيلة	رئيســـا
اسم ولقب الاستاذ(ة): بوعزيز عمر	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
اسم ولقب الاستاذ (ة): بلعباس رابح	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أشكر الله العلي العظيم الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة .

بصدق الوفاء و الإخلاص أتقدم إلى مشرفي على هذا البحثالأستاذ الدكتور "بوعزيز عمر" ، الذي شرفني بتأطيري خلال مراحل الدراسية في الجامعة محمد بوضياف في المسيلة ، بجزيل الشكر و أفضل التقدير و الاعتراف لقاء متابعته لي ، وتوجيهاته الهادفة ،و على نصائحه التي مكنتني من إخراج هذا البحث في شكله النهائي . كما لا يفوتني إلا أن أتقدم بخالص الشكر و عظيم الامتنان لرئيس لجنة المناقشة و إلى أساتذتي الكرام ، السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها وتقييمها .

كما أتقدم بخالص شكر ، وعظيم امتناني ،إلى كل من درسني خلال مسيرتي الدراسية .

إهداء

إلى كل محب للعلم ،طالبًا مجدًا لا يبني بالنسب أو المال ،

إلي جدي وجدتي المتوفيان رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته وجدي وجدتي من أمي حفظهما الله وإلى أمي الغالية وإلى الأب العزيز ، إلى أخوتي الأحباء ، وإلى كل فرد من أفرد العائلة الكبيرة وإلى أعمامي وأخوالي وخصتا سليم و عبد القادر والى مدرسي وعمي سقاي دراجي ، ولكل الأهل خارج الوطن في ديار الغربة عمتي وابنيها نايل و هارون ،و إلى كل الأصدقاء أهدي هذا البحث العلمي .

فهرس المحتويات

كلمة شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
المقدمة	أ
الفصل الأول :الإطار النظري لظاهرة البطالة	
المبحث الأول : تعريف البطالة و أنواعها و أسبابها	8
I-تعريف البطالة	8
I-1-المفهوم اللغوي	8
I-2- المفاهيم العلمية للبطالة	9
I- أنواع البطالة	10
II-1- التقسيم التقليدي للبطالة	10
II-2- تصنيفات أخرى للبطالة	12
II- أسباب البطالة	13
III-1- أسباب الخارجة عن إرادة الدولة	13
III-2- الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية	15
المبحث الثاني :النظريات المفسرة لظاهرة البطالة	18
I- النظريات المفسرة لظاهرة البطالة	18
I-1- النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة	18
I-2- النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة	22
II- الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة	27
II-1- الآثار الاقتصادية	27
II-2- الآثار الاجتماعية و السياسية	29

المبحث الثالث : قياس البطالة ومحدداتها	31
I- قياس معدل البطالة	31
II- محددات البطالة	32
الفصل الثاني : واقع ومناخ البطالة في الجزائر	
المبحث الأول : تطور معدل البطالة في الجزائر 1980-2016	35
I- الاتجاه العام لمعدل البطالة في الجزائر 1980-2016	35
I-1- المرحلة الأولى 1980-1999	36
I-2- المرحلة الثانية 2000-2016	36
II- تطور معدل البطالة حسب النوع 2000-2016	37
III- توزيع الفئات العمرية في الجزائر الفترة 2000-2010	39
المبحث الثاني :البرامج و الأجهزة الاقتصادية للتخفيف من ظاهرة البطالة	41
I- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل	41
I-1- برنامج تشغيل الشباب	41
I-2- جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ	42
II- أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية	42
II-1- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة LAIG	43
II-2- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HINO	43
II-3- عقود ما قبل التشغيل CPE	43
II-4- برنامج القرض المصغر MC	44
II-5- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac	44
III- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار	45
III-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	45

III-2- الوكالة الوطنية للاستثمار ANDJ	45
IV- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2014)	45
IV-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE(2001-2004)	46
IV-2- البرنامج التكميلي دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE(2005-2009)	48
IV-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014).	51
الفصل الثالث :دراسة القياسية لمحددات البطالة وآثرها على معدل البطالة	
المبحث الأول : منهجية ومتغيرات الدراسة القياسية	55
I- التحليل الوصفي للمتغيرات	55
I-1- المتغير التابع	55
I-2-المتغيرات المستقلة	51
II- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL	58
III- اختبارات استقرار السلاسل الزمنية و الهيكلية للمعاملات النموذج	62
III-1- اختبارات استقرار السلاسل الزمنية	62
III-2- اختبارات استقرار الهيكلي لمعاملات النموذج	63
IV- اختبارات الكشف عن جودة النموذج	63
IV-1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test	64
IV-2- اختبار عدم الارتباط بين الأخطاء Outocorelation	64
IV-3- اختبار عدم وجود ثبات التباينHomoscedasticitiy	65
المبحث الثالث : نتائج الدراسة القياسية للمحددات البطالة في الجزائر (1980-2016) ومناقشتها	66
I- تحليل العلاقة بين السلاسل الزمنية ودراسة استقرارها	66
I-1- نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADFو PP	67

I-2- تحليل العلاقة السببية بين السلاسل الزمنية المأخوذة في النموذج المقدv	68
II- نموذج العلاقة بين البطالة و محدداتها في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)	70
II-1- تقدير نموذج الخطأ غير المقيد و اختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج	71
II-2- اختبار منهج الحدود bounds test.	72
II-3- الكشف عن جودة النموذج المقدر	73
III- تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل القصير و الطويل	74
III-1- نتائج التقدير	75
III-2- تحليل النتائج	76
III-3- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج	79
خاتمة الفصل الثالث	82
الخاتمة العامة	83
قائمة المراجع	88
الملحق	
الملخص	

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1.1)	منحنى فيلبس	23
(1.2)	الاتجاه العام لمعدل البطالة	35
(2.2)	توزيع العاطلين عن العمل وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (1989-2011)	37
(3.2)	توزيع الفئات العمرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	39
(1.3)	اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي و مربعات البواقي بالنسبة للنموذج	81-80

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.2)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	47
(2.2)	التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	50
(3.2)	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	52
(1.3)	نتائج كلمن اختبار جذر الوحدة ADFو PP	67
(2.3)	نتائج اختبار السببية	69
(3.3)	اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج المختار المقدر	71
(4.3)	نتائج اختبار الحدود للنموذج	72
(5.3)	ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر	74
(6.3)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDLبانسبةالنموذج	75

مقدمة

تعتبر البطالة احد المواضيع التي أثارت اهتمام الاقتصاديين والباحثين، حيث تعددت النظريات حول هذه الموضوع سعيا من وراء ذلك إلى زيادة العمالة مقابل معدل منخفض من البطالة. ووجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات سابقا وحاضرا، فلا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من هذه الظاهرة. وترتبط هذه المشكلة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، وخاصة في الأداء الاقتصادي، والنمو، وانتشار بعض الظواهر غير مقبولة اجتماعيا .

فالجزائر شأنها شأن الدول العربية والنامية، والتي تعاني من مشكلة البطالة بحيث شهدت فترة الثمانينات تراجعاً في الأوضاع الاقتصادية، والمالية الناتجة عن انخفاض عوائد البترول التي أدت بدورها إلى ضعف الاقتصاد بشكل عام، وعليه انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية للقضاء على البطالة .

فمعرفة تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية على البطالة مهم، وخاصة إذا استعملت نماذج كمية قياسية تفسر مختلف المتغيرات محل الدراسة، فالسؤال الذي يطرح نفسه ماهي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تحدد البطالة في الجزائر.

إن الهدف من هذا البحث هو تحليل ظاهرة البطالة في بلادنا، والوقوف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة في مجال التوظيف للحد من هذه الظاهرة مستقبلا، من خلال بناء نموذج قياسي لتفسير تحليل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في هذه الظاهرة. ولمعالجتها ارتأينا أن نستخدم المنهج التحليلي وبغرض الوصول إلى نتائج محددة وفوق معايير علمية.

إشكالية البحث:

ماهي محددات البطالة في الجزائر؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم النظريات التي تناولت مشكلة البطالة ؟

- ما تأثير أهم الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر للحد والتخفيف من ظاهرة البطالة؟
- ما هو واقع ظاهرة البطالة في الجزائر؟
- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في الجزائر؟
- هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي لظاهرة البطالة ومحدداتها في الجزائر؟

على ضوء ما تم طرحه م ن تساؤلات حول موضوع البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات وهي كتالي:

الفرضيات:

- وجود تباين في وجهات النظر المفسرة للبطالة .
- للإصلاحات الاقتصادية الجزائرية أثر على مستوى التشغيل والبطالة .
- دور أجهزة مكافحة البطالة في الجزائر للتخفيف من حدتها .
- تتمثل أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في: حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، النفقات العامة، الكتلة النقدية، أسعار البترول.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- محاولة تحليل ظاهرة البطالة واقعها في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية .
- معرفة العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة
- محاولة بناء نموذج اقتصادي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر .
- محاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذا دور نماذج الاقتصادي القياسية في تحليل وتفسير ظاهرة البطلة .

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في البطالة، ومدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع السياسات لحلها، وهذا من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، ومنه وجب الوقوف على مدى فعالية السياسة وتحديد أهم المتغيرات الواجب التأثير عليها .

حدود البحث:

إن الدراسة تخص الجانب الاقتصادي للجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1980 إلى 2016، وقد تم اختيار هذه الفترة لتناسبها مع بداية الأزمة لعام 1986، وشروع الجزائر بعد ذلك في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية وكذلك تزامننا مع الأزمتين لعامي 2008 (أزمة الرهن العقاري) و2014 (أزمة أسعار النفط) .

المنهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع كما سيتم استخدام الطرق القياسية (ARDL) والإحصائية الضرورية لدراسة علاقة المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة، وسيتم الاستعانة ببرنامجين (EVIEWS.9,EXCEL)لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

الدراسات السابقة:

* **دراسة دحماني محمد ادرويش:** إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل 2012-2013، رسالة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ انطوت برامج وسياسات التشغيل في الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى عموما على ثلاثة عيوب رئيسية، جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل وهي: تكلفتها العالية، وتغطيها المنخفضة ،وتأثير المحدود .

- ✓ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 2000-2011 المقدر بـ 3.53 كمتوسط لها غير كاف للعمل على خفض معدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد .
- ✓ اتضح أيضا أن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي أعدت في الجزائر بداية سنة 2000، وفقا لأسس النظرية الكينزية، لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكذا طبيعة بنيته .

* **دراسة سليم عقون:**حول قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية – ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس –سطيف–، رسالة ماجستر.وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- ✓ تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ،وهذا خلال فترة الدراسة 1985-2007 .
- ✓ لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر في الأجل الطويل خلال فترة دراسة 1985-2007 .
- ✓ المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة وبالتالي هي معرضة للزوال إذا تعرضت الدولة إلى نقص في المداخيل، كون أن كل تلك الأجهزة تعتمد على النفقة العمومية .

* **دراسة طاهر جليط:**حول دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،ومن أهم ما خلص إليه الباحث من نتائج ما يلي:

- ✓ أهم محددات البطالة في الجزائر تمثلت خاصة في معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام وسعر النفط، وأن الإنفاق العام كان بمثابة المحدد الرئيسي
- ✓ السياسة المالية أكثر فاعلية من السياسة النقدية في التخفيف من حدة البطالة

* **دراسة HalilTunali:**تحت عنوان تحليل البطالة في تركيا: دراسة قياسية باستخدام بيانات فصلية للفترة الممتدة 2000-2008 ،ولخص الباحث إلى ما يلي:

- ✓ تتأثر معدلات البطالة بمستوى الناتج المحلى الإجمالي وكذا بمعدل التضخم وبالرغم من تحقيق العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة فإن العلاقة كانت ضعيفة .

صعوبات البحث:

اعترضتنا صعوبات اثناء إنجازنا، لهذا البحث وتمثلت في:

- ✓ الصعوبة في جمع البيانات الإحصائية
- ✓ صعوبة التوفيق بين النظريات الاقتصادية من جهة وتجليها في الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى
- ✓ عدم إدخال كل من متغير حجم السكان لعدم استقرار السلسلة ومتغير معدل التضخم لوجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء بوجوده في النموذج .

هيكل البحث :

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول فصلين نظري وفصل تطبيقي ، أما الفصل الأول وقد احتوى على ثلاث مباحث المبحث الأول جاء بعنوان تعريف البطالة وأنوعها وأسبابها والثاني النظريات المفسرة لظاهرة البطالة والثالث جاء بـ قياس البطالة ومحدداتها، والفصل الثاني جاء تحت عنوان واقع ومناخ البطالة في الجزائر بمبحثين هما المبحث الأول بعنوان تطور معدل البطالة في الجزائر خلال (1980-2016) والمبحث الثاني تحت عنوان البرامج و الأجهزة الاقتصادية للتخفيف من ظاهرة البطالة ، وجاء الجانب التطبيقي في الفصل الثالث بعنوان دراسة قياسية لمحددات البطالة وأثرها على معدل البطالة المبحث الأول منهجية ومتغيرات الدراسة القياسية المبحث الثاني نتائج الدراسة القياسية لمحددات البطالة في الجزائر (1980-2016) ومناقشتها .

الفصل الأول:

الإطار النظري لظاهرة البطالة

تمهيد:

البطالة واحدة من مشاكل الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء فهي تساهم في تدني مستويات المعيشة وعدم الاستفادة من القوى العاملة واستغلالها.

فالبطالة استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، وبالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية .

من أجل فهم مشكلة البطالة سنتطرق بشكل عام إلى إطار نظري خاص بظاهرة البطالة في الفصل الأول من خلال ثلاثة مباحث يتمثل الأول في تعريف البطالة أنوعها وأسبابها أما المبحث الثاني النظريات المفسرة لظاهرة البطالة والآثار المترتبة عنها وندرس في المبحث الثالث قياس البطالة ومحدداتها .

المبحث الأول:تعريف البطالة وأنوعها وأسبابها

إن اهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين بموضوع البطالة لم يخل من بعض الملابسات والغموض الذي اكتنف هذاالمفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعاريف الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعهاوأسبابها، ومن أجل ذلك ارتأينا في هذا المبحث أن نلقي بشيء من التفصيل حول تعريف البطالة ونوعها وأسبابها.

I.تعريف البطالة:

I -1- المفهوم اللغوي:

لا يوجد اتفاق حول مصطلح البطالة لغويا ويرجع الاختلاف إلى اختلافات في الرأي حول تحديد مفهوم البطالة، كما أنها تعني أشياء مختلفة في بلاد مختلفة.

فقد ورد في معجم اللغة العربية"أن البطالة مشتقة من بَطُلَ، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد والبطال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حقه وصلاحيته، في حين أن البطالة في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة عدم النشاط ممكن أن تعقبها مرحلة نشاط آخر مكثف. وفي اللغة الفرنسية كلمة – Chômage – والتي تعني البطالة، مشتقة من فعل بَطُلَ أي تعطل عن العمل لكن فعل – Chômer – يعني أيضا الاستضلال من الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل، في اللغة الفرنسية، إنما يعني أيضا ذلك الشخص الذي ستريح في الظل ومن ثم يستأنف عمله"[1]. أما بالانجليزية كلمة – unemployment– وتعني البطالة .

[1]زين بن محمد الرماني، البطالة، العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى،دار طويق للنشر والتوزيع،الرياض،2001،ص13.

I-2- المفاهيم العلمية للبطالة:

I-2-1- المفهوم العملي:[1]

أشار الأستاذ محمد نبيل جامع إلى أن "مصطلح البطالة –العطالة– ربما يكون أفضل من مصطلح –البطالة–، إذ أن البطالة كلمة تحمل في طياتها مضمونا قيميا أو أخلاقيا حيث إنها مستمدة من الباطل عكس الحق. خاصة إذا كان العاطل ذلك الشخص الموجود داخل قوة العمل وعمره محصور بين 16 و64 سنة لا يعمل بأجر ولو مدة محددة، وقادر على العمل وراغب فيه ولا يجده رغم جديته في البحث عنه، وذلك قبل التعداد أو المسح. ولا يفضل استخدام صفة –العاطل– ليعبر عن موقفه العملي، خاصة وأنه ليس عاطلا بمحض إرادته وإنما هو معطل".

وبينما يرى Paul A. Samuelson و William Nordhaus "أن العاطلين عن العمل هم المجموعة التي تضم عدد من الأفراد غير العاملين والذين يبحثون وبفعالية عن منصب شغل أو ينتظرون العودة لعملهم".

أما البطالة حسب منظمة العمل الدولية (1985)، هو لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر لحسابهم الخاص، وقد بلغوا سن قانوني يؤهلهم للكسب.

I-2-2- تعريف الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري للبطالة:

مصطلح "بدون عمل" يقصد به "بطال" ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية:

- أن يكون من سن العمل أي بين (16-60) سنة؛
- بدون عمل أثناء فترة التحقيق؛
- أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل؛

[1] دحماني محمد ادرويش،إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل،أطروحة دكتورة،جامعة أبوبكر بلقايد،تلمسان،2012-2013، ص26-27

- أن يكون مستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد؛[1]

II-أنواع البطالة

II-1- التقسيم التقليدي للبطالة:

تقسم البطالة إلى ثلاث أنواع حسيب العوامل التي ترتبط بها وهي:

- البطالة الدورية؛
- البطالة الاحتكارية ؛
- البطالة الهيكلية أو البنيوية ؛

II-1-1- البطالة الدورية:

هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادًا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية،ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام[2]، وتسمى أيضا بالبطالة العابرة وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة[3].

وقد تتطلب للقضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية ممثلة في السياسات المالية والنقدية ولزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الاستثمار والصادرات، زيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب[4].

---

[1] بن حمودة نجيب، البطالة ومحدداتها في المغرب العربي (دراسة قياسية تحليلية)،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص3-4

[2] فليح حسن خلف، (2007)،الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ص335.

[3] حسام داود مصطفى سلمان وآخرون،(2005)،"مبادئ الاقتصاد الكلي "،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثالثة،ص257.

[4] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية –،رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف-،2009-2010، ص8

II-1-2- البطالة الاحتكاكية :

تشير البطالة الاحتكاكية "إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلاّ أنهم لم يلتحقوا بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف أو بأماكن وجودها"[1]، وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل، ومن ما يطر للقضاء على هذه البطالة هو معرفة مؤهلات و مهارات العامل لتوجيهه للعمل الذي يناسبه ويكافئ مهاراته وأيضا توفير قاعدة معلوماتية في سوق العمل وتبين المهارات المطلوبة ليتسنى للعامل معرفة العمل الذي يناسبه في حالة خروجه من العمل لأسباب من محض إرادته أو لأسباب اقتصادية أو أدراية.

II-1-3- البطالة الهيكلية:

يقصد بالبطالة الهيكلية على أنها "حالة تعطل جزء من القوة العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة"[2]، ولحل مشكل البطالة الهيكلية نقترح توفير عمل مؤقت للعمل حتى يجد العمل المناسب بنسبة له، لهذا تسمي بالبطالة البنيوية.

ومن الأسباب التي توجد البطالة الهيكلية نذكر منها:

- عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال.
- التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج.
- عدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد فيها فرص عمل.
- ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

II-2- تصنيفات أخرى للبطالة :

[1] على عبد الوهاب نجا،البطالة وأثر برنامج الاقتصادي عليها:دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2005)،ص17

[2] خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق "،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، ص268.

هناك تصنيفات أخرى يعتمدها الباحثون في المجال الاقتصادي لا تقل أهمية عن سابقتها ونذكر منها:البطالة الاختيارية، البطالة الإجبارية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية وبطالة الفقر.

II-2-1- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

البطالة الاختيارية هي "الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معنية فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة ورغم وجود وظائف لهم، مثل الأغنياء العاطلون، بعض القراء المتسولون والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل، لتعودهم على الأجور المرتفعة".

أما بالنسبة إلى البطالة الإجبارية فتشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل،وراغبين فيه وعند الأجور السائدة ولكن لا يجدونه[1]. ولنأخذ كمثال لنا في البطالة الاختيارية في الجزائر وهي البطالة الموجودة في قطاع التربية و قطاع الصحة حيث يكون التوظيف العمال في أماكن قد تكون نوع ما بعيدة عن مكان الإقامة فتظهر هنا البطالة الاختيارية .

II-2-2- البطالة المقنعة

تعرف البطالة المقنعة على أنها "حالة التحاق بعض الأفراد بوظائف معينة، ويتقاضون عليها أجورا في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج"[2] فهي عمالة يمكن سحبها من موقع الإنتاج دون تأثير عن الكمية المنتجة.ولحل مشكل البطالة المقنعة يجب تحديد عدد الموظفين والعمال

[1] محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2004)،ص221-222

[2] خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظريات والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة .(2002)،ص258

وتختار ما يناسبها من العمالة وان الكون العملة في المؤسسة بنظام الانتداب ويمكن تجديدها.

II-2-3- البطالة الموسمية وبطالة الفقر:

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادًا كبيرة من العمل مثل الزراعية السياحية، البناء وغيرها. عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها، مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية، ويكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدربهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسا.

أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة العمل الدائم والمستمر، وتسود هذه البطالة الدول قليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية (والمنهَكة اقتصاديًا) كم ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول "دول الإرسال" والدول المضيفة لهذه العمالة "دول الاستقبال"[1].

III. أسباب البطالة

للبطالة أسباب نابعة من سياسة الدولة وأخرى خارجة عن إرادة الدولة، ولكن مهما اختلفت الأسباب كلها تؤثر في معدلات التشغيل والبطالة.

III-1- أسباب الخارجية عن إرادة الدولة:

وهي الأسباب التي كانت خارج نطاق الدولة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة .

- انخفاض أسعار المحروقات:بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 96% إلاّ أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات مما أدى إلى انكماش اقتصاد في الجزائر نتيجة إتباع سياسة تقيدية بسبب تدهور الربيع

[1] خالد وصفي الوزني وأحمد حسين وآخرون، (2005)،ص270.

البترولي وهذا ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقليص إيجاد مناصب عمل جديدة.

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادية في الدولة الصناعية الكبرى:وتترتب عن ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لأن النمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 94% في سنة 1980 إلى 5.3 % في سنة 1983 ثم 3.3 % في سنة 1986 مما أدى إلى تناقص ارادات هذه الدول من الدول النامية منها الجزائر وبالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له أثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصةفي قطاعات التصدير.
- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار أدىإلى إضعاف الجزائر لقدرتها الشرائية لأن الجزائر تتعامل في بيع المحروقات بالدولارالأمريكي وبالتالي تأثير إستيرادها من السلع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو 30 % أو 20 % أمام كلا من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات، كل ذلك أثر على حجم المبادلات وأي انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على مستوى الدخل الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.
- القضية السكانية:يلعب عامل السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد العروض العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بفرض ثبات العوامل الأخرى على ماهي عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة بصورها المختلفة ولقد عرفت الجزائر في الفترة 1962 إلى 1985 تضاعف عدد السكان بثلاث مرات، ومنذ نهاية الثمانينات سجل تباطؤ محسوبا بوتيرة نمو السكان ولكن زيادة السكان حتى نهاية الثمانينات أدت إلي تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصاديا من 3049952 شخصا سنة 1977 إلى 8326000 شخص سنة 1998

وهكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد مما أدى إلى تفاقم البطالة[1].

III-2- الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية:

وهي أسباب نابعة من سياسات الحكومة التي أدت إلى زيادة البطالة.

- التوقف عن تعيين الخرجين:إن السياسة الدولة اتجاهحاملي الشهادات العليا والجامعية وكذلك خرجي المعاهد والمدارس المتخصصة كانت أهم مهام الحكومة الجزائرية بحيث كان تكفل الدولة بتعينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية والعمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي أدى إلى ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف، حيث أصبح الأجراء يمثلون 66.55 % من مناصب الشغل سنة 1982 بينما خلال النصف الثاني من الثمانينات والموافق للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) يتميز بتطور الشغل بسلسلة من العوامل منها الصدمة النفطية لسنة 1986 وتغيير دور الدولة في تعين الخرجين وتغيرات مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين.
- عدم التنسيق بين التعليم وسوق العمل:إن عدم التنسيق والتوظيف قد يؤدي إلى تراجع التعليم وهذه نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث إن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين وخاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخرجين

[1] – مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل:التجربة الجزائر، عمان :دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009،ص252-254.

عن حاجة سوق العمل وعدم تجانس في الهيكلة بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى مع عدم وجود طلب مماثل لها وعدم مواكبتها لنمط آليات السوق[1].

- قوانين العمل وتشريعاته:وإن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990 بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية واتفاقية 98 الحرية النقابية للعمال وأرباب العمل (اتفاقية 1987) وحق الإضراب (اتفاقية87) ودور مفتشيه العمل وإدارة الشغل فمن المسلم به أن الانتقال من نظام القانوني الأساسي والتنظيمي إلى قانون العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف بحيث مسار انتقال العامل من درجة إلى أخرى مرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفق بهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي والمؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص يتسم بالجمود مما جعله مسئول عن تزايد البطالة وبروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص[2].
- التوزيع الجغرافي للسكان:تعاني الجزائر من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق حيث شهدت الجزائر نموا سريعا في إنشاء عدد المدن حيث ارتفع عدد المدن مما أدى إلى انخفاض عدد السكان الأرياف بحسب الهجرة الداخلية المرتبطة

[1] –ماضي بلقاسم وآمال خدمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم لسياسات علاجها، مداخلة 20-09-1011،ص08.

[2] – مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص257 .

أساسا بالبحث عن العمل كما أن الهجرة الداخلية ليس فقط من الريف إلى المدينة بل أيضا من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لفرص العمل. وذلك السبب إلى غياب سياسة توزيعية واضحة الأنفاق العام وتمركز المؤسسات في المدن الشمالية[1].

- الخوصصة:انطلقت فكرة الخوصصة في الجزائر في أواخر الثمانينات التي جاءت مع فكرة التحول إلى اقتصاد السوق التي تعتبر بمثابة الحل الوحيد بسبب الوضعية المتدنية التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري في مختلف الميادين وتندرج فكرة الخوصصة صمن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خاصة برنامجي الاستقرار الاقتصادي (31-ماي-89 إلى – مارس 95) وبرنامج التعديل الهيكلي (ماي 95-أفريل 98) والذي يؤكد على ضرورة الخوصصة كوصفة مقدمة من قبل الصندوق النقد الدولي وبنك العالمي منأجل تحقيق التنمية الاقتصادية على أنها أداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وعصرنته فيجب الأخذ بعين الاعتبار رغبة الجزائر في إرساء علاقات تعاون دولية كذلك إستراتيجية مع الشركات المتعددة الجنسيات في إطار العولمة[2].

[1]– مدني بن شهرة المرجع السابق ص260.

[2] – ماضي بلقاسم وآمال خدادمية، المرجع السابق ص12.

المبحث الثاني:النظريات المفسرة لظاهرة البطالة والآثار المترتبة عنها

ينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه إلى تفاقم ظاهرة البطالة من وجهات نظر متعددة، وإن منطق التحليل يستوجب علينا استعراض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة على اختلاف مناهجها في التصدي لتفسير إشكالية البطالة، وقد تبين ومنذ زمن بعيد أن رسم أي سياسة اقتصادية لمواجهة البطالة، لابد أن يقوم على أسس نظرية متينة ؛ وتعتبر البطالة ظاهرة غير مرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من أثار سلبية على الفرد والمجتمع على حد سواء،سواءً كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية واجتماعية.

وعلى ذلك سنطرح في المبحث الثاني النظريات المفسرة للظاهرة البطالة من شقيها التقليدي والحديث، ونسلط الضوء على الآثار المترتب عن ظاهرة البطالة.

I-النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

اختلف المفسرون في تفسير ظاهرة البطالة ويمكن تقسيم هذه النظريات إلى النظريات تقليدية ونظريات حديثة هما:

I-1- النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة:

I-1-1- نظرية حد الكفاف:

من مبادئ الفيزيوقراطيين أن أجور العمال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى مرتفعة عن الحد الضروري لبقائهم أحياء في مستوى الكفاف. تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل، إلاّ أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية هو أن أجر الكفاف أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعًا لعاداتهم وتقاليدهم.

I-1-2- نظرية رصد الأجور:

تعتبر هذه النظرية تكملة للنظرية السابقة، يتوقف معدل الأجور وفقًا لهذه النظرية على العلاقة بين عدد السكان ورأس المال[1]، يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص للأجور إلى زيادة عروض العمل ومنه إلى انخفاض الأجور، وقد نادى**جون ستيوارت ميل** بهذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، خاصة إذا تذكرنا أن عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار نتيجة لزيادة الكمية منه في الإنتاج (قانون تناقص الغلة)، وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات، ولهذا يرى أن هناك اتجاه قوي ومستمر نحو انخفاض الأجور.

I-1-3- النظرية الماركسية:

يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، حيث يرى أن لكل سلعة قيمتين: استعمالية وتبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة[2]، ويتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة، وتجديد قوة عملها، كما يرى أن وجود عدد من العاطلين، يمكّن من ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء[3]. فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقًا للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها يزداد العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة مناقصة في حجم الاستثمارات[4].

---

[1] مجلة جامعة الملك سعود، إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، نظرية التوزيع :دراسة اقتصادية فقهية، جانفي 2010،ص571.
http://digital.library.ksu.edu.sa/V31M317R1185.doc

[2] –رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون،الكويت 1987،ص193 .

[3] – راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971،ص21.

[4] – دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعادلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة –الجزائر – مجلة الباحث عدد 2012/10،ص176.

I-1-4- النظرية الكلاسيكيةوالنيوكلاسيكية :

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الفرضيات والدعائم الأساسية:

- آمن الكلاسيك بفكرة الحرية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي، حيث تشمل حرية العمل،حرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي، إضافة إلى سيادة المنافسة الكاملة في كافة الأسواق .
- يرى **روبرت مالتس**في نظريته المتشائمة للسكان أنهم يتزايدون بنسبة متوالية هندسية في حين أن الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية[1].
- كما يؤمن الكلاسيك بسيادة التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج،بما فيها عنصر العمل.

يرى **جون باتيستساي**من خلال قانونه للمنافذ أن كل عرض يخلق طلبه، وينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، التي هي عبارة عن علاقة تقنية تربط الإنتاج والمتغيرين الأساسيين العمل ورأس المال، والتحليل قصير الذي يكون عنصر رأس المال ثابتًا وعصر العمل متغير، أي تصبح دالة الإنتاج كالتالي: Y=Y(L)

وإن شرط تعظيم ربح مؤسسة تنافسية هو مساواة التكلفة الحدية بالإيراد الحدي أي:MC=MR

وبما أنه في المدى القصير يكون المتغير الوحيد هو العمل:تصبح التكلفة الحدية كمايلي:MC=W/MPحيث -W:معدل الأجر النقدي؛ -MP :الإنتاج الحدية.

يتحدد السعر في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن السعر P ثابت ومساوٍللإيراد الحدي MR أي:MC=MR=P=W/MP

[1]-رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت 1987،ص 149-160.

ومنه فإن MP =W/P، تمثيل المعادلة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، ويتبين من العلاقة أن المنتج يتوقف عن الطلب على العمل عندما تصبح MP مساوية لـW/P؛ وبالتالي فإن الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي أي:ND=ND(W/P)

نفس الشيء يقال بالنسبة لجانب العرض؛ حيث أن الأفراد يعرضون قوة عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شراؤها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة، وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس النسبة تغير الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض العمل لا تتغير، تصبح عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي وهي رياضيًا كالتالي:NS=NS(W/P)

أما بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكيةفتفترض أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، في إطار فرضيات هذه النظرية، لا يوجد إلا نوعين من البطالة:البطالة الإرادية والبطالة الانتقالية[1].

مما سبق يمكن الاستنتاج أن سلوك البطالة تبعًا لمستوى الأجر الحقيقي (W/P) .

I-1-5- النظرية الكنزية:

أثرت أزمة الكساد 1929 في تغيير فكر كينز وتشكيل وعيه الجديد، ولعل من أهم المظاهر الناتجة عن الأزمة تفاقم ظاهرة البطالة، ترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكيوالنيوكلاسيكي، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتًا[2].

[1]– Gérard Dutuit, **Economie de l' emploi et du chômage**, Edition Ellipses: PARIS, 1994, p 12.

[2]– ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة 2005،ص337.

توصل كينز إلى أن حالة اقتصاد الرأسمالية هو اقتصادالبطالة وتعجز آليات السوق على استرجاع التوازن التلقائي، كما كان يتوقع الكلاسيك، لذا توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير وتتمثل هذه السياسة والآليات في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، حتى ينتعش الاقتصاد ويرتفع الاستثمار الذي يولّد توظيف اليد العاملة المعطلة ولو عن طريق حفر الخنادق وردمها ثانية[1].

ما يمكن استنتاجه من خلال النظرية الكينزية أنها تتفق مع النظرية الكلاسيكيةوالنيوكلاسيكية في أن دالة الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي، ويبقي الاختلاف في دالة عرض العمل التي يرها كينز دالة في الأجر الأسمى، وهذا ما يفسر وجود البطالة في المجتمع إذ تظهر عندما يرفض العمال تخفيض أجورهم الاسمية[2].

I-2- النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة:

I-2-1- منحنى فيلبس:لتوضيح هذا العلاقة يمكن الاستعانة بالشكل (1.1):

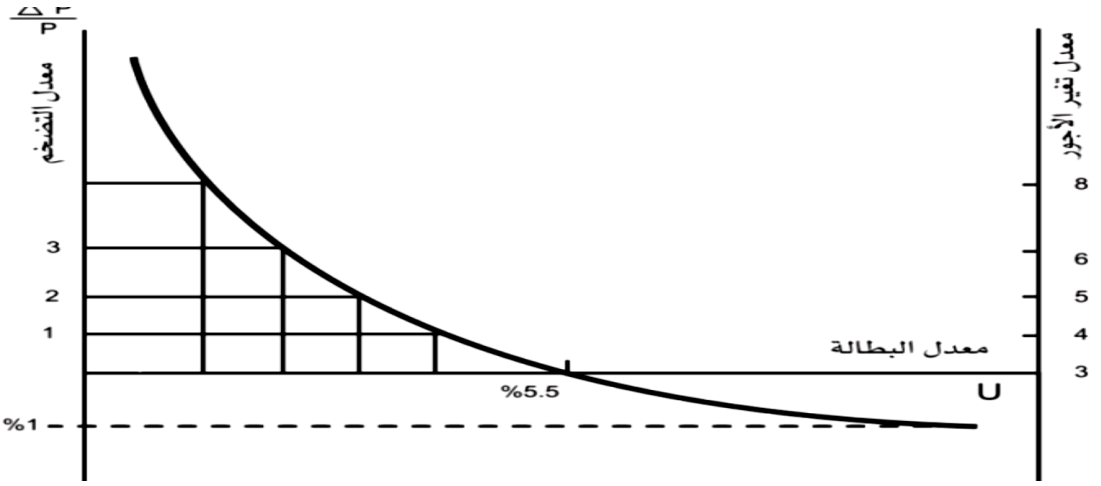

المصدر :دادن عبد الغني وبن طجين محمدعبد الرحمان، مرجع سابق

[1]- قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر طبعة 2005، ص337.

[2]. دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعادلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة –الجزائر –مجلة الباحث عدد 2012/10،ص177

يشير منحنى فيلبس إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث أنه كان معدل البطالة يساوي 5.5% من قوة العمل وكانت الأجور النقدية تزيد 3% سنويًا، وكذلك تزيد إنتاج عنصر العمل بنسبة 3%، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر، فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 2% فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3% سنويا، وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل 6% . وكأن الاقتصاد في هذه الحالة قد قايض خفضًا في معدل البطالة مقداره 3.5% مقابل زيادة في معدل التضخم مقدار 3% سنويًا[1].

I-2-2- ارتفاع معدل البطالة الطبيعي:

هناك تيار فكري معاصر ظهر إبان الاحتدام بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد اشتق مصطلح الركود التضخمي من مصطلحين آخرين هما الركود والتضخم.

يعرف **باري سيجل** الظاهرة على أنها الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد، ويعرف John f. Helliwellالركود التضخمي بأنه الحالة التي يوجد فيها التضخم جنبًا إلى جنب مع الركود، كما يعرفها **فرهاد محمد علي** بأنها تلك الفترة الزمنية التي تشهد حدوث حالات من ارتفاع حدوث حالات من ارتفاع معدل البطالة المصحوبة بمعدلات الزيادة في الأسعار[2].

I-2-3- التفسير التكنولوجي للبطالة:

تتجسد هذه النظرية في أفكار"**كوندراتيف**"و"**جوزيفشومبتر**"عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ **كوندراتيف**أن عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائفوالمهن، مما يؤدي

[1]- دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعادلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة –الجزائر – مجلة الباحث عدد 2012/10،ص177-178.

[2]-Munich Personal RePEc Archive ،ابراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية، جانفي 2010، http://mpra.ub.uni-muenchen.de/5465/

إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاج العمل، إضافة إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل وإضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة.

وقد أشار في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعيه وأخرى انخفاضيه تتراوح مدتها، بين 50 و60 عامًا، وقد لا حظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها إبان مراحل الانتعاش والركود، ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدوارات، إلى أن حسم الاقتصادي الشهير شومبتر هذا الجدل عندما أشار في كتابه "الدورات الاقتصادية " أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترنًا بحدوث تغيير هيكلي، ناجم عن تغييرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار، وتعرض أخرى للانهيار، ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعًا لهذه الموجات الإبتكارية .

I-2-4- نظرية البحث عن عمل:

طبقًا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكًا اختياريًا، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة. وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل

تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات، وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

I-2-5- نظرية الاختلال:

وفقًا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير، ونتيجة لذلك قد يتغير السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، ونظرًا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع[1].

I-2-6- نظرية تجزئة سوق العمل:

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وتهدف إلى تفسير أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقًا لمعيار درجة الاستقرار، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما.

- **السوق الرئيسي:** سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونًا إنتاجية كثيفة رأس المال وعمالة على درجة عالية من المهارة، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، كما تتسم ظروف العمل فيه درجة عالية من الاستقرار.

[1] على عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005،ص 50-51 .

- **السوق الثانوي:**هو سوق المنشآت الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور،فضلاً لتعرضه لدرجة أكبر من التقلبات ومن ثمّ يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة[1].

I-2-7- علاقة أوكون:

في مقالة سنة 1962، أكد أوكون أن كل نقطة إضافية للبطالة فوق 4% يقابلها انخفاض 3 نقاط للناتج الحقيقي، فسر أوكون العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين:

ترتبط الصيغة الأولى التغير في البطالة بالتغير في الناتج المحلي فكانت نتيجة التقدير:

$$\Delta Ut=-0.3\Delta Yt+0.3+Zt$$

تعني العلاقة السابقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر، وتبين الصيغة الثانية (فجوة أوكون)، العلاقة بين الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الممكن أي:

$$Ut=3.72+0.36\ gapt+Zt$$

ويمكن توضيح الصيغة السابقتين كالتالي:

$$\Delta U=a-\beta\Delta Y+Z\dots 1\quad ،\quad U-\overline{U}=-\delta(Y-\overline{Y})+Z\dots 2$$

حيث أن U:معدل البطالة الفعلي؛ $\overline{U}$:معدل البطالة الطبيعي؛ Y :النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ؛ $\overline{Y}$:مستوى الناتج الحقيقي الممكن؛ $Y-\overline{Y}$:فجوة أوكون.

[1]- Eicher.J.E et Levy.Garboua, **Economique de l'éducation**, Edition Economica, Paris, 1979, p.60.

يبين قانون أوكون العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة معدل النمو على مستوى الكلي، فهو يعبر عن العلاقة العكسية بين وتيرةالنمو ومعدل البطالة[1].

II- الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة :

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك نظرًا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من أثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية واجتماعية.

II-1- الآثار الاقتصادية:

ويمكن حصر الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية:

- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية من ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام، ويمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون، في الغالب بطالة هيكلية خاصة في الدول النامية.
- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي يرتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاض، لأن البطالة تمثل عرض العمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور[2].
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف

[1]- بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006،ص38-39 .

[2]فليح حسن خلف؛الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007،ص335

أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصًا، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله[1].

- تخلف البطالة أيضًا التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيمًا وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترة طويلة، لا يؤدي إلى وقوف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد العمل لاحقًا فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء.
- الهدر في الموارد الإنتاجية:ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء ولذلك فهي تمثل خسارة مادية وهدر في الوارد الإنتاجية غير مستغلة.
- إن العمل يعتبر عنصرًا إنتاجيًا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة[2].

II-2-الآثار الاجتماعية والسياسية:

للبطالة أيضًا أثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً وخطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار تنعكس بعد ذلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة، نذكر منها:

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما أن الجرائم

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004،الطبعة الثانية، ص221.

[2] مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص261

لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة أمنية تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال.

- لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببًا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.
- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي يؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك وهو يترك أثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور.
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية.
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع[1].

[1] قنيش رجاء، دراسة تنبؤية حول البطالة في الجزائر، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة د.الطاهر مولاي–سعيدة–، 2014–2015، ص 9

المبحث الثالث:قياس البطالة ومحدداتها

يعد معدل البطالة أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعالياتها، ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها ولمحدداتها التي تؤثر فيها تأثيرا إيجابيا أو سلبيا، ولهذا شمل هذا المبحث كيفية قياس معدل البطالة ومحدداتها حسب النظرية الاقتصادية.

I-قياس البطالة:[1]

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية :

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / الفئة النشطة *100

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه كانوا يعملون أو لا يعملون، إذاً:

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملاً بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

- الأفراد دون سن معينة:وهم الأفراد الذين دون السن القانوني للعمل وهو 15-16 فما دون؛

[1] يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة، المسيلة في 15-16 نوفمبر 2011 .

- الأفراد فوق سن معينة:هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق؛

الأفراد من فئات معينةهي:

- الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس؛
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه.
- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

I-محددات البطالة:

II-1- حجم السكان الإجمالي:

تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان الناشطين اقتصاديًا إلى زيادة عرض العمل باعتباره يعد من بين أهم العوامل في تحديد جانب العرض (عرض العمل)، ومع عدم قدرة الطلب على العمل على تغطية ماهو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتماً إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها.

II-2- حجم النفقات العمومية:

يعتبر الإنفاق العام – مالية الدولة – أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، فالإنفاق العام هو الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن كفاءة تخصيصه يعكس أثراً ايجابياً نحو توفير الموارد المالية اللازمة للنمو الاقتصادي، ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق، حفز النمو الاقتصادي، وخلق مناصب شغل جديدة.

II-3- الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه: كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة، ويحتوي على قيمة السلع المنتجة.ويتبين لنا أن هذا التعريف نقدي يعطي قيمة السلع المنتجة والخدمات، إما بالأسعار الجارية ويعرف بالناتج المحلي الاسمي، أو يقاس بالأسعار الثانية ويعرف بالناتج المحلي الحقيقي.

II-4- معدل التضخم:

هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وفقًا للمنطق التقليدي ومنحنى فيلبس، حيث أنه في ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي، وترتفع مستويات الأسعار، ويقترن ذلك بزيادة الطلب على العمل ويرتفع مستوى التشغيل، ومن ثم يقل معدل البطالة، ويحدث العكس في حالات الركود، غير أن الفكر الاقتصادي الحديث قدّم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي، حيث يزداد كل من حجم ومعدل البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم، لذا فإنه يمكن القول إن العلاقة بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه[1].

خلاصة :

خلص البحث إلى أن للبطالة مجموعة من التعاريف والنظريات المفسرة لظاهرة البطالة المختلفة باختلاف مشربها وباختلاف مدارس معرفيها لكن صبت كاملتا في توضيح مفهوم البطالة بشكل عام ، وأيضا تطرقنا إلى توضيح أثار البطالة على المجتمع والفرد وإلى كيفية قياسها .

[1] بن حمودة نجيب، البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي (دراسة قياسية)،رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة ورقلة، 2015/2014، ص8-9.

الفصل الثاني:

واقع و مناخ البطالة في الجزائر

تمهيد :

لقد كان لانخفاض أسعار النفط في الثمانينات أثر كبير في تردي الوضع الاقتصادي في الجزائر، حيث تراجعت الاستثمارات وتراكمت الديون الخارجية وتقلصت فرص التشغيل، بحيث يمكن اعتبار المستويات المرتفعة للبطالة أحد الانشغالات البالغة للحكومة الجزائرية، ما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية فرضتها غالبا مؤسسات التمويل الدولية، والتي أدت إلى تقهقر وضعية التشغيل في الجزائر بحيث ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة .

ولقد ساهم ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة في ارتفاع معدل النمو ومعدل الاستثمارات بسبب ارتفاع النفقات العمومية مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة إلى أكثر من النصف .

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى تطور ظاهرة البطالة في الجزائر من خلال مبحثين، الأول سنتطرق فيه إلى تطور معدل البطالة في الجزائر 1980-2016، أما المبحث الثاني فيقدم البرامج والأجهزة الاقتصادية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر

المبحث الأول : تطور معدل البطالة في الجزائر 1980-2016

I – الاتجاه العام لمعدل البطالة خلال 1980-2016

لقد عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد .والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (2.1): الاتجاه العام لمعدل البطالة

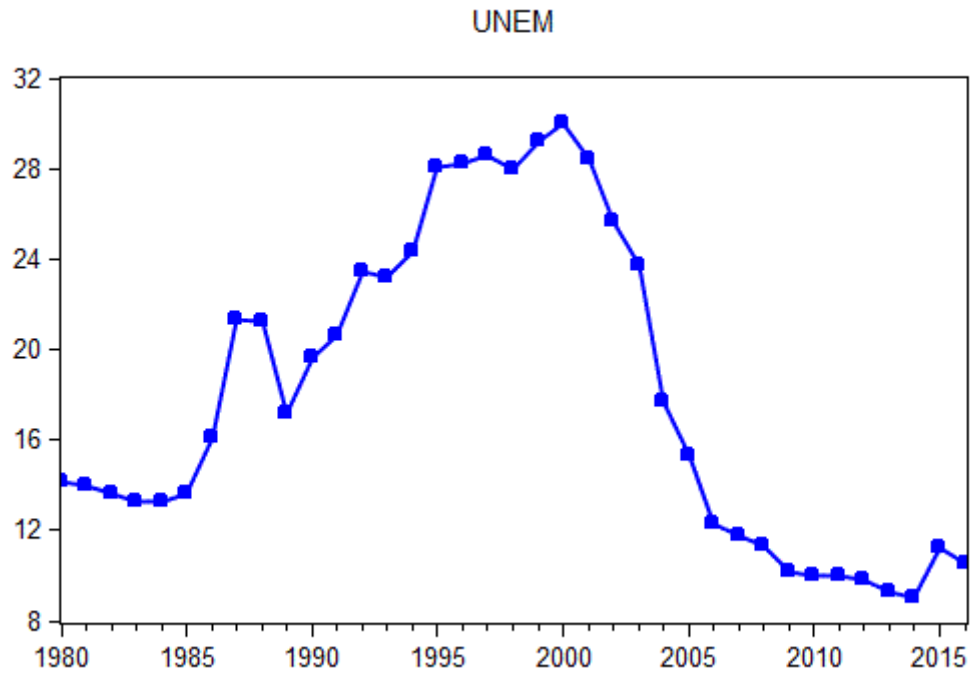

المصدر :مخرجات برنامج Eviews.10

المصدر : من إعداد الباحث، بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

إن تتبع المنحنى لتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 يبين أن سوق العمل في الجزائر مر بمرحلتين أساسيتين :[1]

I-1- المرحلة الأولى 1980-1999:

لقد تميزت هذه الفترة في بدايتها بكثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث تم خلق 561000 منصب شغل سنويا وهذا أدى إلى التخفيض الملحوظ في

[1] د.الطاهرجليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد السادس/ديسمبر 2016، جامعة بجاية، ص 208 -209 .

معدل البطالة طيلة الفترة 1980-1985. إلا انه ابتدأ من سنة 1986 ارتفعت معدلات البطالة بشكل مستمر حيث انتقلت من 16.14% إلى 19.7% سنة 1990 لتصل 29.2% سنة 1999 أي بزيادة قدرها 9.5%، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائرية نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب العمل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها لدولة تحت مشروطية صندوق النقد الدولي، حيث تم تسرح أكثر من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة بين سنة 1994-1998، مما أدى إلى وجود قوة عمل تراكمت عاما بعد عام.

I-2- المرحلة الثانية 2000-2016 :

في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 28.89% سنة 2000 إلى 11% سنة 2012 لتصل إلى 10.6% سنة 2014 وهو مؤشر ايجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية . كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، وحيث تم إنشاء أكثر من 728000 منصب عمل خلال الفترة 2000-2004 (فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي)، كما ارتفع حجم العمالة خلال الفترة 2005-2010 (فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي) بحوالي 12.5%، ليصل معد البطالة إلى 11.2% سنة 2015 وينخفض إلى 10.5% سنة 2016 .

II- تطور معدل البطالة حسب النوع (2000-2016):

بالرغم من أن النساء يشكلن نصف المجتمع الجزائري (49.53% سنة 2010) فإنهم لا يشكلون سوى 15.14% من القوى العاملة في الجزائر في حين يشكل الذكور 84.86%من القوى العاملة ويعود هذا إلى أن فئة الإناث لها وظيفة اجتماعية تتمثل في تدبير المنزل وتربية الأولاد كما أن المجتمع لا يزال ينظر بتحفظ لعمل المرأة، وإذا كانت

الإناث تشكل حوالي 15.14% من القوى العاملة فإن البطالة كانت في صفوفها في حدود 17.85% كمتوسط خلال الفترة 2003-2008 ويعود ويرتفع مرة أخرى ليصل إلى 25.97% سنة 2010 بالمقابل نجد أن نسبة البطالة لدى الذكور انخفضت لتصل إلى حدود 8.87% في نفس السنة، ويمكن متابعة تطور حجم البطالة ومعدلاتها في الجزائر وفقا لمعيار النوع، أي فيما بين الذكور والإناث من خلال متابعة الشكل التالي :

الشكل (2.2):توزيع العاطلين عن العمل وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (2000-2011)

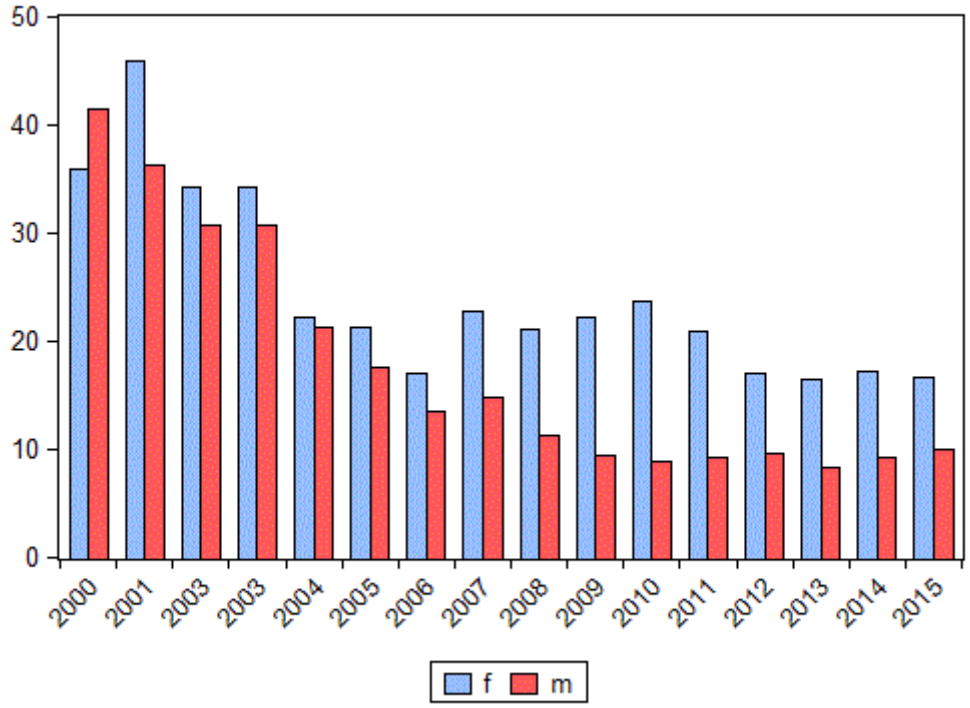

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وبرنامج EVewis.10

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن معدلات البطالة لدى الإناث خلال هذه الفترة ، بلغت أرقاما قياسية خطيرة خاصة سنة 2001 أين وصلت إلى حدود 45.78% . وبالرغم من انخفاضها بداية من سنة 2003، إلا أنها عادت لترتفع مرة أخرى ببداية من سنة 2007، أما بنسبة بطالة الذكور فقد عرفة انخفاض تدريجي إلى أن استقرت بين 8% و9%

من 2009 من 2009 إلى 2015 مع ارتفاع محسوس في العامين الأخيرين بسبب الأزمة النفطية، ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب نوجز أهمها فيما يلي:

1-التوسع في تعليم الإناث، فضلا عن تغير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية بشأن عمل المرأة وخاصة في الريف، مما أدى إلى زيادة الإناث الداخلات إلى سوق العمل، ومن ثم زيادة عرض العمل من طرفهن .

2-تحيز المرأة نحو العمل في بعض القطاعات الاقتصادية كالتعليم والصحة، مما جعل هذه القطاعات متخمة بالعمل النسوي ومن ثم تقل معدلات الطلب عليهن، مما ينعكس في صورة بطالة إضافية لهن، وبالتالي يسهم في زيادة حجم البطالة ومعدلها فيما بين الإناث مقارنة بنظيرتها فيما بين الذكور .

3-تراجع الحكومة تدرجيا في تعيين الخريجين، مما أدى إلى انخفاض فرص العمل المتاحة أمام الإناث، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن القطاع العام كان يمثل المستخدم الرئيسي لهن في مجال العمل [1].

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر : مشاركة المرأة العربية في سوق العمل ،2004،ص13-14

III- توزيع الفئات العمرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010:

الشكل (3.2) : توزيع الفئات العمرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010:

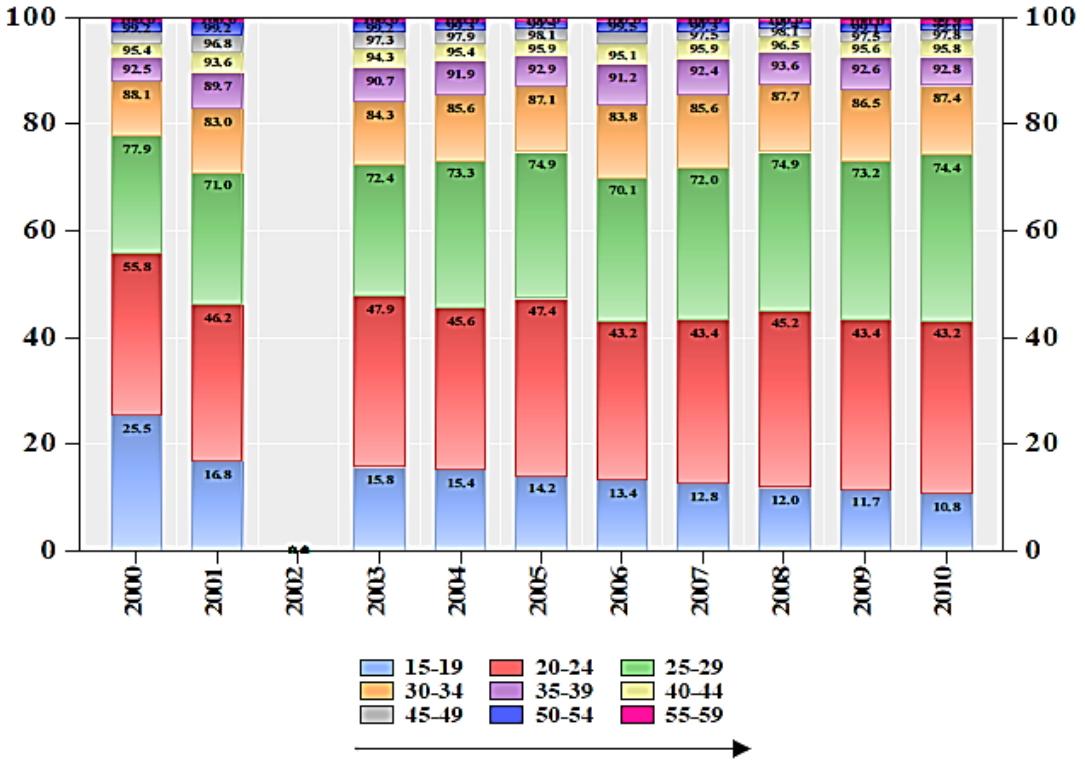

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء .

يطرح تضخم فئة الشباب فرصا كبيرة خاصة في الدول الناشئة، في حين تمثل تحدي كبير للتنمية في الجزائر، فهي فرصة يمكن حصاد ثمارها إذا ما تم تدريبها وإدماجها في النشاط الاقتصادي ،فالشباب عادة ما يتمتعون بالإقبال على المخاطرة والابتكار والإبداع وهي مميزات أساسية للاقتصاد المعاصر لزيادة الإنتاجية والدخل، كما أن تضخم فئة الشباب إذا تم إدماجها في النشاط الاقتصادي ستخفض من (عبء الإعالة)، أي نسبة السكان الذين ليسوا في سن العمل (أقل من 15 وأكبر من 65 سنة) إلى الذين هم في سن العمل[1].

إلا أن تضخم فئة الشباب هو أيضا تحد كبير، وإذ تكون نتائج الفشل في استغلال ما يطلق عليه المتخصصون "الهبة الديموغرافية" نتائج خطيرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، لأن

[1] منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية،2012،الجيزة ،جمهورية مصر العربية،ص8

قطف ثمار هذه الفرصة لا يأتي من تلقاء نفسة إنما يتوقف على مدى استجابة السياسات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة ،وفي الوقت المناسب [1]، فالواقع الحالي في الجزائر لا يضمن تحقيق ذلك، فالإحصائيات المتوافرة تشير إلى أن البطالة لدى فئة الشباب تفوق المتوسط خلال العشرية الأخيرة 21.5% ،وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي لنفس الفترة البالغة 14%، وقد ضربت هذه الأزمة خاصة النساء ضمن فئة الشباب (31.4% سنة 2001) وقد سجل تغير في طبيعة هذه البطالة الحديثة ،حيث ارتفعت نسبة المتعلمين وحاملي الشهادات بين العاطلين [2].

[1] منظمة العمل العربية ،التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، مرجع سابق ،ص9-10.

[2] دحماني محمد ادريوش ،إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان – ،2012-2013،ص215.

المبحث الثاني: البرامج والأجهزة الاقتصادية للتخفيف من ظاهرت البطالة

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة، استلزم توفير هياكل قوية ومتخصصة لتفاديه هذه المشكلة . وفي هذا الشأن أخذت مجموعة من التدابير بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل، سواء كانت تلك المقررة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني للتأمينات، أجهزة دعم الشباب أو إلى برامج دعم النمو الاقتصادي .

I- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

نجد ضمن هذه الأجهزة برنامجين هما :

I-1- برنامج تشغيل الشباب :

في سنة 1987 اتخذت الحكومة أول برنامج مستقل لتشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و30 يموله الصندوق المشترك للجماعات المحلية وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة المنظمة من قبل الجماعات المحلية والإدارات والوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات وقطاع البناء والأشغال العمومية وفي تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصيين من النظام التربوي لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية .وقد تكفل هذا البرنامج ب 100000 شاب خلال سنتين [1].

[1] مدني بن شهرت، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر،عمان، الأردن ،2009 ،الطبعة الأولى، ص 275.

I-2- جهاز الإدماج المهني للشباب dipj[1]:

يهدف هذا الجهاز إلى إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب وإلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص لترقية روح المبادرة . اشتمل هذا الجهاز على ثلاثة فروع :

الفرع الأول :

الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية، وهي مناصب مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها من ستة 6 إلى 12 شهرا . ويستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة .

الفرع الثاني: الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب على شكل قانوني كالتمثيل في تعاونية فردية أو جماعية .

الفرع الثالث: تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 6 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويرتكز أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.

II- أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية :

تم إنشاء أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية عام 1996 حيث تتمثل أساسا في:

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات في انجازها عمالة كثيرة ،
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية تستعمل في انجازها عمالة كثيرة [2].

وتتمثل هذه البرامج التابعة للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في :

---

[1] قنيش رجاء، دراسة تنبؤية حول البطالة في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة د.طاهر مولاي –سعيدة –،2014-2015 ،ص29

[2] محمد قرقب ،عرض حول التوجيه والإرشاد في برنامج وأجهزة التشغيل في الجزائر، الندوة والإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في التشغيل شباب، طرابلس، ايام 11-13 جويلية 2005،ص10.

II-1- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة laig :

يتعامل هذا الفرع مع الأشخاص الذين يلغوا السن القانونية للعمل وكذا العاطلين عن العمل، يتم تشغليهم في نشاطات ذات المنفعة العامة في ورشات البلديات في إطار الشبكة الاجتماعية ،ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للتشغيل والاستفادة من الحماية الاجتماعية، تحدد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة، ويعطي حق الاستفادة من أجر تبلغ قيمته 3000دج شهريا [1].

II-2- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة -tup himo:

أنشئ هذا الجهاز سنة 1997 وهو يهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات، حيث تكون هذه المناصب عبارة عن نشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة ،وجد هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة ولدعم تحسين النشاط الاجتماعي للدولة [2].

II-3- عقود ما قبل التشغيل CPE:

أنشئ هذا البرنامج في جويلية سنة 1998 يهدف هذا الجهاز إلى التكفل بالعروض وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35 سنة، ويهدف كذلك إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل [3].

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقويم حول أجهزة الشغل الدورة العامة العشرون ،جوان2002 ،ص111.

[2] قنيش رجاء، دراسة تنبؤية حول البطالة في الجزائر، مرجع سابق ،ص 31 .

[3] ناصر مراد، فعاليات آليات التشغيل في الجزائر ،الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل وآليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، أيام 25-26 جوان 2008 .

II-4- برنامج القرض المصغر mc :

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ سنة 1999 ويعتبر أداة لمكافحة الفقر والبطالة ذلك أنه موجه لكل شخص عاطل عن العمل ويتراوح سنه بين 18 سنة 60 سنة حيث يمثل منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختاره صاحب الطلب ويتراوح المبلغ 50000 و350000 دج لمدة خمس سنوات وبمعدل فائدة 2 %، تضمن ووكالة التنمية تسيير هذه الإجراءات [1].

II -5- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac:

إن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق أنها تحافظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل والمساهمة في التقليل من حده البطالة، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية . فهذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال التسيير وقد أصبح بصفة طبيعية بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة الشبانية 35-50 سنة والتي لم يوجد لها حل من طرف إجراءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك بعامل السن، فبعد تعويضات العمل الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية تمكن الصندوق من تقديم المساعدة عبر التكوين المستمر لهؤلاء العمال إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل ومراكز المساعدة على العمل ومراكز دعم العمل الحر ومنظمة لأطوار التكوين والتكييف وآليات مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات [2].

[1] بريش السعد، تقييم الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ،2004 ،ص72 .

[2] مدني بن شهرة : الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية" ،مرجع سابق ص295 .

III– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

III-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابansej:

تم الشروع في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ السداسي الثاني 1997، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-269 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 يتابع نشاطها وزير القطاع، وتسعي هذه الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، إلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب[1].

III-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات andi:

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، حيث يقوم وزير المساهمات وتنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة، وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار[2].

IV-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2000-2014) :

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصاد ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومة الاستثمارية، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية تمثلت في:

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مشروع الترقية التمهيدي حول الظرف الاقتصادية والاجتماعي لسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون ،ديسمبر 2004 ،ص117.

[2] قنتيش رجاء، دراسة تنبؤية حول البطالة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة د.الطاهر مولاي –سعيدة– ،رسالة ماستر 2014-2015، ص 35 .

IV -1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي psre (2001-2004) Programme de soutien à la relianceéconomique

المطبق خلال الفترة (2001-2004)، خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري (حوالي 7 مليار دولارأمريكي) .

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا [1].

وقد وجه البرنامج أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل : الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وقد تزامنت هذا العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية [2]، ويتوزع برنامج الإنعاش الاقتصادي على أربع قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (1.2): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادية (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة (%)
الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية و البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

[1] -محمد مسعي،"سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو "، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012 ص 147 .

[2] – نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادية المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010) "،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،جامعة الشلف ،الجزائر، العدد 9، 2013،ص46

المرجع : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ،ص87 .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص له أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بما يفوق نسبة 40% ،وثم قطاع التنمية المحلية والبشرية بما يقارب 39%، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بحوالي 12.5%، وأخيرا دعم الإصلاحات ب86% .

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003، بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.9 مليار دج على التوالي اي بنسبة 39.12%، 35.4% ،21.69%، على التوالي من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين أن سنة 2004 لم تخص إلا ب 20.5 مليار دج أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان [1].

وقد ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث سمح بإنشاء 751812 منصب منها 464930 منصب دائم و292882 منصب مؤقت، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 منها 96% مؤسسات خاصة وهذا العدد يفوق عدد المناصب الشغل التي كانت متوقعة من هذا البرنامج خلال الفترة 2001-2004 والمقدرة ب 713150 منصب شغل وبالتالي هذا

[1] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص47

البرنامج قد حقق أهدافه في مجال التشغيل وبزيادة قدرها 38662 منصب شغل عن المتوقع[1] .

IV -2- البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC(2005-2009)

Programmecomplémentaire de soutien à la croissance

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار للبرميل سنة 2004 .[2]

تعتزم الحكومة خلال هذا البرامج مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك على موافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي [3].

وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمارات عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي .
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح الشغل وترقية التنافسية .

[1] قنيش رجاء ،دراسة تنبؤية حول البطالة في الجزائر، مرجع سابق ،ص36-37 .

[2] بوعشة مبارك، " الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية –"،أبحاث المؤتمر الدولي حول : تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013 .ص 12-13.

[3] بوعشة مبارك ،مرجع سبق ذكره ،ص13.

- انتاج سياسة ترقية الشراكةوالخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية .
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قد لمحاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة[1].
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة قصد الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني .
- تحسين مستوى معيشة الأفراد .
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية .
- رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر [2].

خصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو ميزانية ابتدائية قدرت ب 4203 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار) مع موارده المالية الإضافية المصادق عليها بمقدار 1191 مليار دج، الموارد التكميلية المحولة كمخصصات لحسابات الخزينة الخاصة 1140 مليار دج، الموارد المتبقية من برنامج الاستثمار السابق 1071 مليار دج، برنامج تطوير المنطقة الجنوبية 432 مليار دج، والبرنامج الخاص لتنمية منطقة الهضاب العليا بمقدار 668 مليار دج .

وبصفة عامة، قدرت في نهاية شهر جوان 2006 التكلفة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو بحوالي 8705 مليار دج (أي ما يعادل 114 مليار دولار) [3]، ولقد تم تقسيم

[1] مصالح رئاسة الحكومة، البرنماج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005 ،ص41-42.

[2] بعيشة مبارك ،مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] World Bank ; "Algeria: A Public Expenditure Review: Assuring High Quality Public Investment"; Vol. 1;
World Bank Report; No. 36270-DZ; August 2007; p.

هذا البرنامج إلى خمس برامج فرعية تمثل خمس قطاعات رئيسية كما هو في الجدول التالي :

الجدول رقم (2.2) : التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر : رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة 2005-2009 ،ص9-7

ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3% سنة 2009 .

IV -3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014) Programme de consolidation de la croissanceéconomique

يندرج هذا البرنامج ضمن خطة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 حسب المواد التي كانت متاحة آنذاك، وتوصلت هذه الخطة ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب .

ويستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات حوالي 21214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار) ويشمل :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9680 مليار دج (أي ما يعادل 130 مليار دولار)

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (أي 155 مليار دولار)[1].

ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :[2]

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل .
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.
- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي .
- تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية .
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية .

ويشمل هذا البرنامج ستة محاور رئيسية كما هو موضح في هذا الجدول التالي :

[1]–بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010–2014 ،ص2

[2]–بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص16–17

الجدول رقم (3.2) :مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، الملحق 3 : قوام برنامج التنمية والاجتماعية بالنسبة للفترة من 2010 إلى 2014 .

ساهم برنامج توطيد النمو بخفض معدل البطالة من 10.3 2009 % الى 9% في 2014، ولكن رغم أن تنفيذ برنامج الاستثمارات (2001-2014) قد أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسين يبقى ظرفي لارتباطه بعوامل خارجية وبالأخص تقلبات أسعار المحروقات.

خلاصة :

تطرقنا في هذا الفصل الثاني إلى فهم الاتجاهات التي سلكتها البطالة والى البرامج و الأجهزة التي اتخذتها الدولة الجزائرية للتخفيف والحد من ظاهرة البطالة وأيضا القينا الضوء على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي ساهم في قفزت نوعية للاقتصاد بعد مكان في الحضيض.

الفصل الثالث:

دراسة القياسية لمحددات البطالة

وأثرها على معدل البطالة

تمهيد :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات المستقلة أو محدداتها في الجزائر، بعد التطرق إلى المفاهيم الأساسية للبطالة في الفصل الأول وكذا واقع البطالة في الجزائر في الفصل الثاني .

نحاول في هذا الفصل التطرق إلى العلاقة بين البطالة ومحدداتها خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2016 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، ونقوم بتحليل نتائج الدراسة لمعرفة هل هناك علاقة طويلة المدى بين البطالة ومحدداتها في الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير ندرج حوصلة نتائج الدراسة وتحليلها .

المبحث الأول : منهجية ومتغيرات الدراسة القياسية

يتم اختيار المتغيرات المفسرة لظاهرة البطالة حسب خصوصية المنطقة محل الدراسة، وبما ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على النفط وبالرجوع إلى الدراسات السابقة تم تحديد هذه المتغيرات ودرجها في النموذج القياسي، وفي هذا المبحث نتطرق إلى المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وأيضا إلى منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) بعد أن انتهت الاختبارات الإحصائية على انه هو النموذج الأمثل للدراسة القياسية .

I- التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج :

تم تحديد المتغيرات الاقتصادية على أساس النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى، والدراسات السابقة بالدرجة الثانية، ومنه استخلصنا أن معدل البطالة كمتغير تابع تؤثر فيه مجموعة من المتغيرات الاقتصادية . ونختار البعض منها حسب ما توفر لدينا من إحصائيات والتي تتمثل في معدل نمو النفقات، ومعدل النمو الطبيعي للسكان، ومعدل التضخم، ومعدل أسعار النفط، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والكتلة النقدية .

I-1- المتغير التابع :

- معدل البطالة (UNEM)، وحسب السلسلة الزمنية المتوفرة لدينا نجد أن أدنى معدل هو 9% عام 2014 وكأقصى حد هو 29% في عام 1999، وقد بدأ ينخفض نتيجة استحداث مناصب عمل جديدة ترجع إلى تحسين الاقتصاد الوطني .

I-2- المتغيرات المستقلة :

- معدل النمو الطبيعي للسكان (POP)، حسب السلسلة الزمنية المتوفرة لدينا قدر بـ 3.2% عام 1985، ثم انخفضت الوتيرة في التسعينات وهذا راجع إلى العشرية السوداء، حيث وصل في 1999 إلى 1.55% وحافظ على نفس الوتيرة ما بين

2000-2007 ويرجع ذلك لعدة عوامل كارتفاع مستوى التعليم للأزواج، وتأخر سن الزواج ،وأزمة السكن .

إن زيادة معدل نمو السكان وما يترتب عليه من زيادة السكان الناشطين يؤدي إلى زيادة عرض العمل، وفي حالة عدم امتصاص هذا الأخير للطلب المتزايد يؤدي إلى زيادة حجم البطالة .

- الناتج المحلي الجمالي (GDP) : شهد تطور مستمر حسب العينة المأخوذة فسنوات التسعينات شهدت تطور متباطئ ثم بدأ يتزايد بوتيرة متسارعة، بحيث تبنت الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي،وإرتفاع أسعار النفط.

تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة، وحجم الناتج المحلي الحقيقي فإذا ارتفع هذا الأخير أدى إلى زيادة مستوى التوظيف نتيجة خلق المزيد من فرص العمل الجديدة، مما يترتب عليه انخفاض في معدل البطالة وتحقيق ذلك في فترة الرواج والعكس في فترة الركود .

- معدل التضخم (INF) : بلغ أعلى معدل سنة 1992 وقدر ب 31.7% مقابل 0.3% عام 2000 ،ففترة التسعينات عرفت فائض في السيولة النقدية لتغطية العجز الحاصل في الخزينة، إلى جانب وجود قصور في العرض الداخلي من السلع مقابل فائض في الطلب الذي عمل على ارتفاع سعر السلع بصفة خيالية . بعد ذلك بدأ معدل التضخم في الانخفاض إلى غاية عام 2000 بعد ذلك شهد تذبذبا .

فتحديد العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة يعود إلى فكرين فحسب الفكر التقليدي ومنحنى فيليبس نجد أن العلاقة الموجودة بين المعدلين هي علاقة عكسية، أي حين يزيد الطلب الكلي ترتفع الأسعار ومستوى التوظيف مؤديا إلى انخفاض معدل البطالة في حالة الرواج، وفي حالة الكساد يحدث العكس . أما الفكر

الاقتصادي الحديث يرى وجود علاقة طردية بين معدل البطالة، ومعدل التضخم ويترتب على ذلك اختلال سوق العمل ومنه نستنتج أن العلاقة غير واضحة الاتجاه .

- أسعار النفط (PP) : شهدت هذه السلسلة تذبذبا نحو الانخفاض لكن بعد 1998، وبعد هذا التاريخ تبنت بلدان أوبك إستراتيجية تحقيق التوازن في السوق النفطية، والهدف من وراء ذلك هو رفع السعر بعد الانهيار الكبير الذي شهده إبان الأزمة المالية الأسيوية، والوصول إلى مستويات معقولة تلقى القبول من المنتج والمستهلك على حد السواء [1].

وفي الوقت الراهن نعيش في ظل الأزمة النفطية سنة 2014 التي عرفة انخفاض في الأسعار النفط بشكل حاد إلى أن وصل إلى 44 دولار للبرميل سنة 2016 وبالطبع تؤثر سلبا على مستوى الاقتصادي في الجزائر بشكل عام وفي البطالة بشكل خاص .

- معدل نمو النفقات (CEP) : من بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها هو خلق مناصب شغل جديدة، وحفز النمو الاقتصادي . فحسب السلسلة الزمنية المتوفرة لدينا اعتمدت الجزائرية سياسة تقشفية خلال فترة التعديل الهيكلي بهدف ترشيد النفقات العامة، والتقليص من عجز الميزانية العامة بحيث سجل معدل نمو النفقات عام 1994 نسبة 34.13% لينخفض إلى 3.61% عام 1997، وهذا الانخفاض عمل على تقليص معدل التشغيل وارتفاع معدل البطالة في نفس الفترة .

بعد ذلك شهد معدل نمو النفقات العامة ارتفاع ملحوظ إلى أن وصل عام 2006 نسبة 27.52% مقابل انخفاض في معدل البطالة، ويعود إلى توفر الموارد المالية

[1]– عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد 34، العدد 125، ربيع 2008، ص17

الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول . ومنه نستنتج مما سبق وجود علاقة عكسية بين معدل النفقات العامة ومعدل البطالة .[1]

- الكتلة النقدية (M2): تعتبر الكتلة النقدية من بين أهم المؤشرات التي تؤثر في الاقتصاد بشكل عام وهي كذلك لها تأثير على مستوى التشغيل حسب النظرية النقدية فبزيادة حجم الكتلة النقدية تزداد الأسعار مما يؤدي إلى تسريح العمال لخفض التكلفة وهنا تظهر البطالة، لذا سيتم ادخلها في النموذج لمعرفة مدى أثرها في معدلات البطالة

II- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL :

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL التي طورها كل من Pesaran(1997)، Shinand and Sun (1998)، وكل من Pesaran et Al(2001)، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها . ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)[2]، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل قرانجر (Engle Granger ,1987) وذات المرحلتين واختبار

[1]– خواني ليلوبوشيخي عائشة، محددات البطالة في الجزائر –دراسة قياسية–، مذكرة ماستر ،جامعة تلمسان ،ص 195–197

[2]– محمد بن عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية : هل هي علاقة طاردة أم جاذبة ؟ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 2، ديسمبر، 2009 ،ص 8 .

التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن (CRDW test) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Cointegration Test في إطار نموذج VAR .

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (Laurenceson and Chai,2003)، كما أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير Gerrardand God frey)، لذا يعتبر نموذج الARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 36 مشاهدة ممتدة من 1980 إلي 2016 .

نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع . وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات للمتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل وانجل–جرانجر (1987) طريقة جوهانسن (1988)وجوهانسن–جسلس (1990) . ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و(SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و(SC)[1] .

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من Pesaran et Al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، تعرف هذه

[1] رياض المومني، نفل الهزيم، تأثير التجارة الخارجية على التضخم : دراسة حالة الأردن 1992–2006 ،أبحاث اليرموك ،سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،الجلد27، العدد (1ب)، جامعة اليرموك ،اربد ،2011 ،ص 394 .

الطريقة ب (bounds test ingapproach) أي طريقة اختبار الحدود . ويأخذ النموذج الصيغة التالية :

$$\Delta VarU_{dif} = a + \beta_1 VarU_{dif_{t-1}} + \beta_2 VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_1 \Delta VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_2 \Delta VarY_{dif_{t-1}} + \varepsilon_t \qquad (5)$$

$$\Delta VarU_{gap} = a + \beta_1 VarU_{gap_{t-1}} + \beta_2 VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_1 \Delta VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_2 \Delta VarY_{gap_{t-1}} + \varepsilon_t \qquad (6)$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة . تمثل β معلمات العلاقة ظويلة الأمد . بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (γ_1، γ_2) معلمات الفترة القصيرة. وحين أن a وε تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي .

ويتضمن اختبار ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير . ولأجل ذلك بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج :

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test)، نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al(2001) . وهي القيم الحرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى I(1) ،و المتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0)، أو تكون عند نفس درجة التكامل . فإن كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل [1].

III- اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والهيكلي للمعاملات النموذج

III-1- اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

وعليه قبل تطبيق منهجية ARDL للتكامل المشترك للمتغيرات محل الدراسة، يجب أولا دراسة استقرار السلاسل الزمنية، الذي يعد شرط أساسي من شروط التكامل المشترك . وتعتبر اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية وفحص خصائصها، وأمام تعدد اختبارات جذر الوحدة يتم استخدام عادة كل من اختبار دكي فولر Dickey-Fuller(DF)، وديكي فولر المطور (ADF)، اختبار فيليب بيرون Phillip-Perron(PP)، اختبار (KPSS)، ولكن في دراستنا سنقتصر على اختبار

[1] دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل، كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان-،أطروحة دكتورة ،2012-2013، ص 237-238

الاستقرار باستخدام (ADF) و(PP) بحيث تكون الفرضية الصفرية في كلا الاختبارين في احتواء السلسلة الزمنية للمتغيرات على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو الرفض بمقارنتها بالقيم الحرجة المرافقة لها أو بملاحظة القيمة الاحتمالية لها، مما يعني رفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة وتكون النتيجة هي استقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة [1].

ويعتمد اختبار فيليب بيرون على تقدير نفس نماذج ديكي فولر، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس، وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لإحصاءات دكي فولر، كما أن له قدرة اختبارية أفضل وأدق في حالة حجم العينات الصغيرة . ولذا فإنه في حالة عدم توافق نتائج اختبار (ADF) و(PP) فإنه يتم تفضل نتائج اختبار (PP) لقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت [2].

III-2- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية، قام Pesaran بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل . حيث يتمثل الاختبارات الأول في اختبار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM[3]، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDLإذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل

1-Régis bourbonnais**, Econométrie -cours et exercices corrigés**-, 9èmeédition, Dunod, Paris, 2015, p : 245.

[2]-MamtaChowdhury, **Currency Crisis and Stock Prices in East Asian Countries: an ApplicatinofCointegratin Granger Causality,** School of Economics and Finance , Working paper series, N°2004/01.

[3] Brown and al., Techniques for testing the constancy of regression relationships over time, Journal of the RoyalStatistical society, series B, 37, 1974, pp: 153.
http://www.jstor.org/stable/2984889?origin=JSTOR-pdf

الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، ونرفض بذلك الفرضية الصفرية : المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرض البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة .

IV- اختبارات الكشف عن جودة النموذج

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضى أن تتبع أخطاءنموذج التوزيع الطبيعي، وألا تكون متحيزة، وأن تكون متسقة ولها أقل تباين، ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفرض هذه طريقة، وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات للتشخيص كما يلي :

IV-1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test :

من أجل التحقق من أن البواقي المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام عدة اختبارات منها Skewness، Kurtosis أو Jarque-Berra . وسيتم فيما يلي استخدام إحصائيات جاك بيرا Jarque-Berra من خلال اختبار فرضية العدم، القائلة H_0 : بواقي معادلة الانحدار موزعة طبيعيا .

IV-2- اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrélation

أهم الاختبارات المخصصة للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نجد : اختبار DW (Durbin Watson test)، اختبار H-statistic(Durbin h test) ، واختبار LM (Breuseh-GodfreySreialCorrelation) . ويتم عادة استخدام اختبار DW في الكشف على التعدد الخطي في معادلات الانحدار، لكن يعتبر غير صالح عندما تضاف قيم المتغير التابع المبطأة كمتغير مستقل، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار إلا الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى، لذا سيتم استخدام اختبار LM المقترح من طرف Breusch-Godfrey . حيث تقتضي فرضية العدم : غياب ارتباط تسلسلي ذاتي بسلسلة

بواقي التقدير أي : $(H_0: p_1 = \cdots = p_m = 0)$، مقابل الفرض البديل : بوجود ارتباط تسلسلي لبواقي التقدير[1] .

IV-3- اختبار عدم ثبات التباين Homoscedasticity :

للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، يمكن استخدام عدة اختبارات، ولكن سنقتصر على اختبار Breush-Pagan-godfrey-test، من خلال اختبار الفرض العدم القائل بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، مقابل الفرض البديل :عدم ثبات التباين [2].

[1]-Régis Bourbonnais, **op-cit,** p : 131.
[2]-Régis Bourbonnais, **op-cit,** p : 154

المبحث الثاني : نتائج الدراسة القياسية لمحددات البطالة في الجزائر (1980-2016) ومناقشتها

سيتم من خلال المبحث دراسة العلاقة بين البطالة في الجزائر ومحدداتها لبيان أثر العلاقة التوازنية في الأجلين باستخدام منهجية ARDL، من أجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المفسرة للبطالة في الجزائر، وقبل التأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل واستخدام اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة عمدنا لدراسة السببية من أجل التأكد من اتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ودراسة استقرارها وفق ما نصت عليه الدراسات السابقة .

I- تحليل العلاقات السببية بين السلاسل الزمنية ودراسة استقرارها

يعتبر الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية من العناصر المهمة في تحليل الظواهر الاقتصادية من خلال تعبيره عن الاقتران بين المتغيرات زمانا أو مكانا، وذلك لا يؤكد بالضرورة إلى وجود سبب بين المتغيرات وبالتالي يصعب استخدام تقلب المتغيرات في تفسير ما يقع للمتغيرات المرتبطة معها . ولذلك يلجأ إلى دراسة وتحليل السببية بين المتغيرات وقياسها ،لتحديد اتجاه العلاقة السببية بينها [1].لكن لا يمكن إجراء اختبار السببية إلا إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة ولذلك نستخدم طريقتين، اختبار جذر الوحدة باستخدام (ديكي فولر الموسع، فيليب بيرون) ودوال الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لا ختبار الارتباط الذاتي أو ما يسمى بمخطط الارتباط الذاتي، ويهدف هذا الاختبار للتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة (استرجاعية) Feedback . وكانت نتائج الاختبار بالاستعانة ببرنامج EViews 9 لكل من اختبار ADF وPP لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار السببية ((Pairwise Granger Causality Tests كالتالي :

[1]– بن بوزيان محمد وعبد الحق بن عمر، العلاقات السببية والتكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس التصفح 2016/07/04 .
http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/1125/1/3.pdf

I -1- نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF وPP : يوضحها الجدول رقم (1.3) التالي:

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		LUNEM	LREC	LPOP	LP_OIL	LINF	LM2	LGDP
At Level								
With Consta	t-Statistic	-0.8653	-1.4622	-3.5119	-1.1763	-2.7896	-1.0626	-1.6442
	Prob.	*0.7877*	*0.5410*	*0.0133*	*0.6740*	*0.0698*	*0.7198*	*0.4503*
		n0	n0	**	n0	*	n0	n0
With Consta	t-Statistic	-1.2958	-1.5398	-2.9793	-2.0646	-3.1391	-6.4331	0.1280
	Prob.	*0.8730*	*0.7966*	*0.1517*	*0.5472*	*0.1130*	*0.0000*	*0.9964*
		n0	n0	n0	n0	n0	***	n0
Without Con	t-Statistic	-0.4476	3.6375	8.2220	-0.0939	-1.0583	3.4368	4.0708
	Prob.	*0.5138*	*0.9998*	*1.0000*	*0.6445*	*0.2563*	*0.9997*	*1.0000*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference								
		d(LUNEM)	d(LREC)	d(LPOP)	d(LP_OIL)	d(LINF)	d(LM2)	d(LGDP)
With Consta	t-Statistic	-4.0698	-4.2719	-1.6213	-5.6030	-8.6785	-27.0691	-3.2003
	Prob.	*0.0032*	*0.0019*	*0.4614*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0284*
		***	***	n0	***	***	***	**
With Consta	t-Statistic	-4.3200	-4.3256	-0.6518	-5.5475	-8.5678	-34.8966	-3.3417
	Prob.	*0.0083*	*0.0082*	*0.9690*	*0.0003*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0762*
		***	***	n0	***	***	***	*
Without Con	t-Statistic	-4.1117	-3.1017	-1.6204	-5.6877	-8.7977	-8.8080	-1.9587
	Prob.	*0.0002*	*0.0029*	*0.0982*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0491*
		***	***	*	***	***	***	**

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		LUNEM	LREC	LPOP	LP_OIL	LINF	LM2	LGDP
At Level								
With Consta	t-Statistic	-1.0537	-1.5346	-4.0652	-1.1423	-2.7745	-1.0214	-1.9125
	Prob.	*0.7224*	*0.5050*	*0.0035*	*0.6882*	*0.0720*	*0.7348*	*0.3231*
		n0	n0	***	n0	*	n0	n0
With Consta	t-Statistic	-1.1802	-1.0602	-0.7201	-2.0378	-3.0563	-6.0041	0.6108
	Prob.	*0.8996*	*0.9220*	*0.9628*	*0.5616*	*0.1319*	*0.0001*	*0.9992*
		n0	n0	n0	n0	n0	***	n0
Without Con	t-Statistic	-0.5017	4.4926	1.1801	-0.0969	-1.0500	2.0460	1.6205
	Prob.	*0.4920*	*1.0000*	*0.9352*	*0.6435*	*0.2593*	*0.9887*	*0.9720*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference								
		d(LUNEM)	d(LREC)	d(LPOP)	d(LP_OIL)	d(LINF)	d(LM2)	d(LGDP)
With Consta	t-Statistic	-3.0163	-4.2950	-1.4927	-5.6098	-8.6359	-9.6631	-3.1324
	Prob.	*0.0434*	*0.0018*	*0.5239*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0332*
		**	***	n0	***	***	***	**
With Consta	t-Statistic	-4.3213	-4.4008	-5.0113	-5.5473	-8.5277	-9.5483	-3.2634
	Prob.	*0.0083*	*0.0068*	*0.0016*	*0.0003*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0896*
		***	***	***	***	***	***	*
Without Con	t-Statistic	-4.1248	-3.0885	-1.3540	-5.6922	-8.7548	-8.8080	-2.1782
	Prob.	*0.0001*	*0.0030*	*0.1593*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0301*
		***	***	n0	***	***	***	**

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews.10

حيث: ظهر القيم المحسوبة لإحصائية ستيودنت في السطر الأول في الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة، في حين تشير القيم المظللة إلى القيم الحرجة (الجدولية) الموافقة لنماذج ADF و PP وهي نفس القيم لكل متغيرات الدراسة، أما القيم الموجودة بين قوسين فتدل على الاحتمال الحرج .

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار (ADF) و(PP) أن السلاسل الزمنية (LP_OIL , LREC , LGDP , LUNEM) تحتوى على جذر الوحدة، ومنه فالسلاسل غير مستقرة خلال الفترة 1980-2016 عند المستوى، حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدرة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية .أما المتغيرات المستقرة عند المستوى فهي(LINF,LM2,LPOP)

ولكن بعد أخذ الفرق الأولى استقرت السلاسل عند مستوى المعنوية 5% جميعها، ومنه يمكن في هذه الحالة إجراء المنهجية الأفضل للتكامل المشترك هي منهجية التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار ARDL .انظر إلى الملحق (2.3)

I-2- تحليل العلاقة السببية بين السلاسل الزمنية المأخوذة في النماذج المقدرة :

جدول (2.3) : نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/01/18 Time: 02:33
Sample: 1980 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDP does not Granger Cause LUNEM	35	1.54199	0.2304
LUNEM does not Granger Cause LGDP		1.67548	0.2043
LM2 does not Granger Cause LUNEM	35	1.86238	0.1728
LUNEM does not Granger Cause LM2		0.11827	0.8889
LINF does not Granger Cause LUNEM	35	2.50858	0.0983
LUNEM does not Granger Cause LINF		0.65163	0.5284
LPOP does not Granger Cause LUNEM	35	2.67009	0.0857
LUNEM does not Granger Cause LPOP		67.5173	8.E-12
LREC does not Granger Cause LUNEM	35	1.58052	0.2225
LUNEM does not Granger Cause LREC		0.43536	0.6511
LP_OIL does not Granger Cause LUNEM	35	4.35546	0.0218
LUNEM does not Granger Cause LP_OIL		2.58073	0.0924

المصدر :مخرجات برنامج Eviews.10

يتضح من خلال نتائج اختبار السببية بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية (المحددات) أنه يتم قبول فرضية العدم : $H_0: \sum_{i=1}^{2} \varphi_i = 0$ عند مستوى معنوية 5%، ودرجات حرية 1. بالنسبة لكل المتغيرات (INF,GDP ,REC,POP ,M2)، ونقول في هذه الحالة أن المتغيرات لا تسبب UNEM .

وبينما يتم رفض فرضية العدم نقبل الفرضية البديلة $H_1: \sum_{i=1}^{n_1} \varphi_i = 0$، ونقول أن P_OIL تسبب UNEM (أسعار البترول) .

إن النتائج السابقة لاختبار جرانجر أظهرت وجود سببية في اتجاه واحد بين البطالة وأسعار البترول . ولا يوجد تغذية عكسية بين المتغيرات والبطالة .

II- نمذجة العلاقة بين البطالة ومحدداتها في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

بعد تحليل مؤشرات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية والتي استقرت معظمها عند الفروق الأولى، سيتم فيما يلي تقديم نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك وفق منهجية ARDL حيث يتم تقدير النموذج بعد تحويل السلاسل الزمنية الى الصيغة اللغرتميةعلى النحو التالي .

النموذج:

$$UNEM_t = f\big(LGDP_t + LREC_t + LP_OIL_t + LM_{2_t} + LPOP_t + LINF_T\big)$$

حيث أن :

$LUNEM_t$: معدل البطالة

$LGDP_t$: الناتج المحلي الإجمالي

$LREC_t$: الإنفاق العام

LP_OIL_t: أسعار النفط

LM_{2_t}: الكتلة النقدية

$LPOP_{\mathrm{t}}$: التعداد السكاني

$LINF_{\mathrm{t}}$: معدل التضخم .

II-1- تقدير نموذج الخطأ غير المقيد واختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج

أول إجراء لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) هو اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model UnrestrictedVector بوجود حد ثابت واتجاه عام . ويمكن استخدام عدة معايير للمفاضلة بين فترة الإبطاء المثلى منها : معيار الأكايك (Akaike informationcritecoria) (AIC ;1973)، معيار شوارز(Schwarz information critecoria (SIC ; 1978) أو معيار حنان وكوين (;HQ)Hannan and Quinn 1979[1]. قد عمدنا من خلال الدراسة إلى محاولة تغيير فترات الإبطاء التلقائية المعدلة . والناتج عن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ،وتظهر نتائج من خلال الجدول التالي :

الجدول (3.3) : اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج المختار المقدر

رقم النموذج	فترات التأخير المستخدم		فترات التأخير المثلى $(p,q_1,q_2,q_3,q_4,q_5,q_6)$
	p_i	q_i	AIC
1	$p_i = 3$	$q_i = 4$	(1,1,3,3,3,3,1)

المصدر : مخرجات برنامج Eviews.10

بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى كما يوضحها الجدول رقم (3.3)، والتي تم اختيارها بالاعتماد على معيار AIC وللتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل نستخدم اختبار الحدودوكذا

[1]- مجدي الشوربجي ،أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد السادس، السداس الأول 2009، جامعة الشلف – الجزائر ،ص:157.

التأكد من وجود النموذج المقدر الأنسب بعد إخضاعه للاختبارات التشخيصية . انظر إلى الملحق رقم(3.3)

II-2- اختبار منهج الحدود Bounds test،

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ليتم استخدام اختبار الحدود Bounds test ،وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة بقيمة إحصائية F الحرجة ،وفق الحدود التي وضعها Pesaran and al. ويتم الاختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية والتي مفادها :

أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات .

ويوضح الجدول رقم (4.3) نتائج اختبار الحدود للنموذج :

K	6	
F.stat	3.50	
القيم الحرجة	الحدود الدنيا	الحدود العليا
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	4.43	4.43

المصدر : مخرجات برنامج Eveiws.10

بعد تحديد نتائج اختبار الحدود للنموذج كما هو موضع في الجدول رقم (3،4)

قدرت قيمة الإحصائية فيشر F-stat ب 3.50 وهو ما يتجاوز الحدود الدنيا والعليا التي وضعها Peasaran، حتى القيمة الحرجة 10%مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وقبول

الفرضية البديلة :القائلة بوجود علاقة طويلة الأجل، ويمكن بذلك القيام باختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل للنموذج . انظر إلى الملحق (4.3)

II-3- الكشف عن جودة النموذج المقدر

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي، وألاتكون متحيزة ،وأن تكون متسقة ولها أقل تباين . ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه الطريقة وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية والتي تم شرحها في الفصل الأول من المبحث الثالث وهي ثلاث اختبارات :

1-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test

2- اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrélation

3-اختبار عدم ثبات التباين Homoscedasticity

وقد جاءت النتائج كتالي :

الجدول رقم (5.3) : ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر

الاختبارات التشخيصي	JB	BG LM	GDF test
نتائج الاختبارات	(x^2=0.78) (0.67)	F= 2.241 (0.15)	F= 2.149 (0.07)

المصدر : مخرجات برنامج Eveiws.10

وبعد تحديد نتائج عن جودة النموذج المقدر في الجدول رقم (5.3) يظهر:

- أن إحصائية Jarque-Berra كانت أكبر من 0.05 ما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بالنسبة للنموذج .

- أن P-value لإحصائية تقول ($F > 0.05$) ومنه نقبل فرض العدم : بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي التقدير بالنسبة للنموذج .

- يظهر اختبار GDF test أن القيمة الاحتمالية لإحصائية F أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية عند 0.05 إذن نقبل فرض العدم، أي ثبات التباين بالنسبة للنموذج .

تظهر نتائج الاختبارات التشخيصية جودة النموذج المختار من الناحية القياسية، لذا سيتم تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجلين .انظر إلى الملاحق رقم : (5.3)،(6.3)،(7.3).

III- تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل القصير والطويل

يقوم نموذج الخطأ على فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، تحدد في ظلها القيمة التوازنية للبطالة في إطار محدداته، ولكن قد تكون قيم النموذج المقدر للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تختلف عن قيمتها التوازنية ،مما ينجم عنه خطأ التوازن الذي يمكن أن يتم تعديله أو تصحيحه في الأجل الطويل . لذا يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين البطالة كمتغير تابع ومحدداته كمتغيرات مفسرة، حيث تقاس العلاقة طويلة المدى بمستوى متغيرات النموذج، بينما تقاس العلاقة الآنية قصيرة الأجل من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة [1]. وسيتم التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج من خلال اختبار التكامل المشترك .

[1] عاد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ،مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ،العدد 32، 2007،ص :18.

III-1- نتائج التقدير

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، يتم فيما بعد تقدير نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل :

الجدول رقم (6.3) : تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL بالنسبة للنموذج

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LUNEM
Selected Model: ARDL(1, 1, 3, 3, 3, 3, 1)
Date: 04/22/18 Time: 02:30
Sample: 1980 2016
Included observations: 34

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC)	0.935477	0.303635	3.080924	0.0095
D(LPOP)	-403.364816	201.666378	-2.000159	0.0686
D(LPOP(-1))	1578.56367	748.585606	2.108728	0.0567
D(LPOP(-2))	-557.130614	278.870652	-1.997810	0.0689
D(LP_OIL)	-0.505671	0.165039	-3.063948	0.0098
D(LP_OIL(-1))	0.370598	0.139346	2.659558	0.0208
D(LP_OIL(-2))	0.146063	0.117183	1.246450	0.2364
D(LM2)	-0.206044	0.083206	-2.476328	0.0292
D(LM2(-1))	0.134424	0.067208	2.000120	0.0686
D(LM2(-2))	0.122928	0.063636	1.931757	0.0773
D(LINF)	-0.022375	0.031403	-0.712516	0.4898
D(LINF(-1))	0.026849	0.030641	0.876251	0.3981
D(LINF(-2))	0.131444	0.037944	3.464150	0.0047
D(LGDP)	-0.147031	0.376742	-0.390269	0.7032
CointEq(-1)	-1.147738	0.274570	-4.180126	0.0013

Cointeq = LUNEM - (0.4703*LREC -1.2149*LPOP -1.4566*LP_OIL -0.5673*LM2 -0.1519*LINF + 0.6757*LGDP + 15.3003)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREC	0.470282	0.283421	1.659308	0.1229
LPOP	-1.214867	1.778941	-0.682916	0.5076
LP_OIL	-1.456629	0.319184	-4.563604	0.0007
LM2	-0.567314	0.181849	-3.119691	0.0089
LINF	-0.151893	0.048341	-3.142114	0.0085
LGDP	0.675672	0.586444	1.152151	0.2717
C	15.300348	15.413818	0.992638	0.3405

المصدر : مخرجات برنامج Eveiws.10

III-2- تحليل النتائج

من خلال النتائج المقدمة في الجدول تقدير نموذج ARDL في الأجلين : الأجل القصير والذي يظهر في الجزء العلوي من الجدول، وطويل الأجل الذي يظهر في الجزء

السفلي منه، أين تظهر في الجزء العلوي منه معلمات نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، في حين يظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لها في الأجلين الطويل والقصير فيما يلي :

III-2-1- تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل

يتضح من خلال الجزء السفلي من الجدول ما يلي:

1-إن متغير الناتج المحلى الإجمالي قد أثر بشكل إيجابي على معدل البطالة في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية غير مقبولة عند 27% (0.2717)، حيث يؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة معدل البطالة ب 67.56%.

2- إن متغير الإنفاق العام قد أثر بشكل ايجابي على معدل البطالة في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية غير مقبولة عند 12% (0.1229)، حيث يؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة معدل البطالة ب 47.02%.

3-إن متغير الكتلة النقدية قد أثر بشكل سلبي على معدل البطالة في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند 1% (0.0089)، حيث يؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ15% .

4-إن متغير أسعار النفط قد أثر بشكل سلبي على معدل البطالة في الأجل الطويل وذو معنوية جد مقبولة عند 1% (0.0007)،حيث يؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ145.66%.

5- إن المتغير معدل التضخم أثر بشكل سلبي على معدل البطالة في الأجل الطويل وذو معنوية جد مقبولة عند 1% (0.0085)، حيث يؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ15% .

6- إن المتغير تعداد السكاني أثر بشكل سلبي على معدل البطالة في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 50% (0.5076)، حيث يؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى انخفاض معدلا البطالة بـ 121.86% .

III-2-2- تحليل نتائج تقدير الأجل القصير

يتضح من خلال الجزء العلوي من الجدول ما يلي :

والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونات بين متغيرات النموذج، أن جميع المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية بين مستوى 1% و5% و10% ماعدا الفرق الثالث لأسعار البترول وكل من الفرق الأول والثاني لمعدل التضخم والفرق الأول للناتج المحلي الإجمالي ، وقد توزعت التأثيرات بين ما هو سلبي وما هو إيجابي، كل حسب مرتبة فترة إبطاءه . على سبيل المثال نلاحظ أن متغير أسعار النفط في بداية الفترة (t-0) قد أثر بشكل سلبي على معدل البطالة في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند 1% (0.0098)، حيث تؤدي زيادة مؤشر أسعار البترول بحوالي 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ 50.56% ،وبما أن متغير أسعار النفط المبطأ لفترة واحدة (t-1) قد أثر بشكل ايجابي على معدل البطالة في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند 5%(0.0208)، حيث تؤدي زيادة مؤشر أسعار البترول بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة معدل البطالة ب 37%، وبما أن متغير أسعار النفط المبطأ لفترتين (t-2) قد اثر بشكل إجابي على معدل البطالة في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية غير مقبولة عند 23%(0.2364)، أما بنسبة لمتغير الكتلة النقدية المبطأ لفترة واحدة (t-1) فقد أثر بشكل سلبي على معدل البطالة في الاجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند 5%(0.0292)، حيث تؤدي زيادة مؤشر الكتلة النقدية بحوالي 1% تؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة بـ 20.60% .

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة (أو بطء) عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير . والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك . وفي هذا النموذج، بلغة قيمة معامل تصحيح الخطأ (CoinEq(-1، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ، سالبة وتبلغ حوالي 114.77% وذات معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1%(0.0013)، ما يعني أن 114.77% من الانحرافات والإختلالات في التوازن في معدل البطالة في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن فيعد تقريبا أقل من سنة بقليل . وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان جيد نسبيا.

III-2-3- التحليل الاقتصادي

من النتائج النهائية التي توصلنا إليها في هذا المبحث أن الإنفاق العام قد أثر بشكل سلبي في معدل البطالة في المدى القصير والمدى الطويل كليهما أما المدى الطويل فلم يكن يحمل قيمة معنوية أي أنه كلما زاد الأنفاق العام زادت البطالة وهذا عكس النظرية الاقتصادية مما يدل على فشل السياسة المنتهجة من قبل الحكومة في ترشيد الإنفاق العام للقضاء على هذه الظاهرة، وأما الناتج المحلى الإجمالي فقد أثر بشكل سلبي في المدى القصير وبشكل إيجابي في المدى الطويل ولكن بدون وجود معنوية لان النمو الاقتصادي لم يكن إلا في بعض المجالات المحدودة، أما المؤشرات الأخرى فقد أثرت بشكل سلبي في المدى الطويل والقصير مع فقدان القيمة المعنوية بالنسبة للسكان في المدى الطويل ونخص بذكر أن أكثر ما يساهم في القضاء على البطالة في الجزائر أسعار البترول والكتلة النقدية نظرا للسياسة النقدية التي انتهجتها الحكومة في المخططات الثلاثة الأخيرة ولكن يبقى

النقص موجود بالنسبة للقضاء على البطالة لأنمعظم الحلول للقضاء على البطالة كانت من الإنفاق العام الذي مصدره الريع البترولي وليس الكدح والعمل والإنتاجلذلك يبقى الاقتصاد الجزائري في وضع لا يحسد عليه لعدم توفر اقتصاد أساسه عوامل الإنتاج وموجه نحو الأسواق العالمية لجلب العملة الصعبة وهو اقتصاد مرهون بصعود ونزول أسعار البترول

III-3- اختبار الاسقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية، قام Pesaran بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل . حيث يتمثل الاختبار الأول في اختبار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM، أما الاختبار الثاني فهو اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMo of Squares[1]. حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM of Squares وCUSUMداخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، ونرفض بذلك الفرضية الصفرية : المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرض البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة

الشكل (1.3) : اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج

[1]- Brown and al., Techniques for testing the constancy of regression relationships over time, Journal of the RoyalStatistical society, series B, 37, 1974, pp: 153.
http://www.jstor.org/stable/2984889?origin=JSTOR-pdf

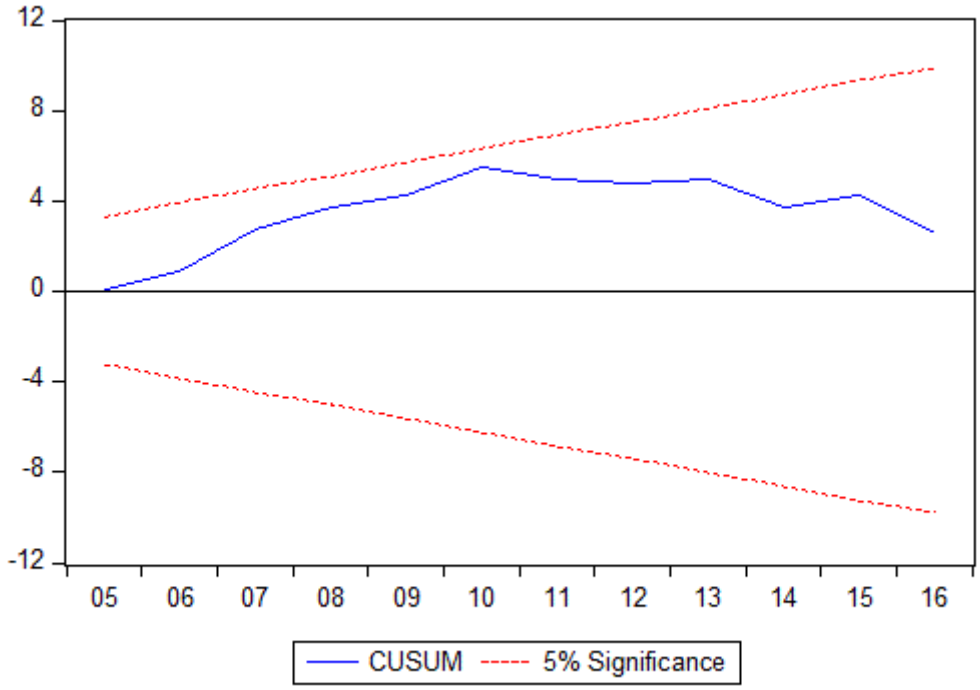

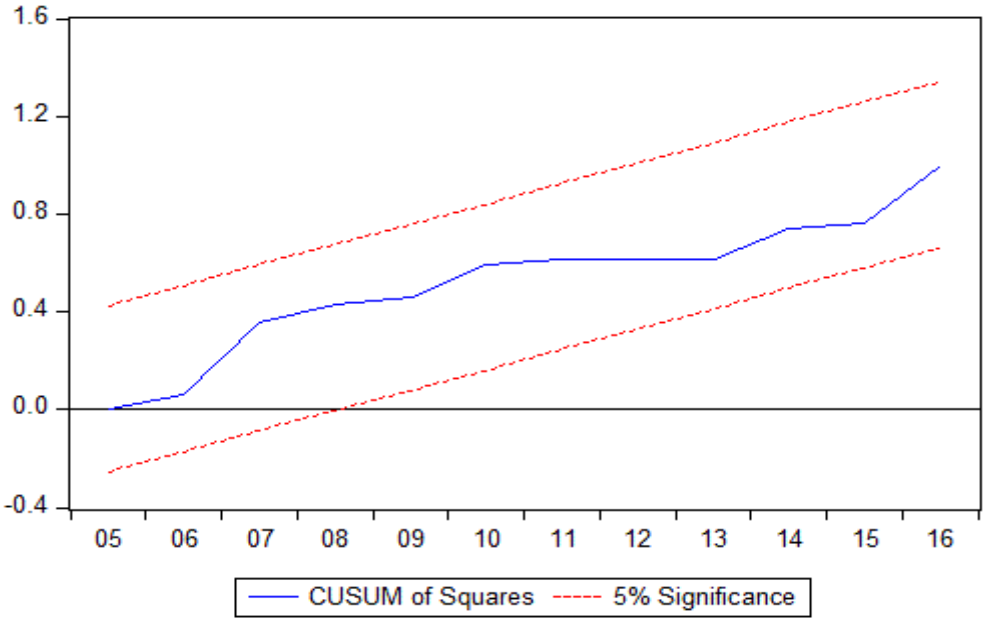

المصدر : مخرجات برنامج Eviews.10

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM يقع في داخل حدود المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج (1)، ما يؤكد

استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5% . وكذلك الأمر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر .

خلاصة الفصل الثالث

لقد حولنا في هذا البحث القيام بدراسة قياسية لأهم محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDLوبعد تحويل السلاسل الزمنية إلى الصيغة اللوغرتمية أسفرت الدراسة على أهم محددات البطالة في الجزائر التي تتمثل في الأنفاق العام والناتج المحلي الأجمالي والتعداد السكاني والتي لم تكن لها معنوية في الأجل الطويل أما في الأجل القصير فنفس الشيء إلى الأنفاق العام الذي كان معنويا أما بنسبة لكل من أسعار البترول ومعدل التضخم والكتلة النقدية فقد كانت ذا معنوية في الأجل الطويل ونفس الشيء في الأجل القصير إلا معدل التضخم الذي لم تكون له معنوية إلا في الإبطاء الثالث، وعلى العموم كان النموذج قابل لتصحيح الأخطاء الموجودة في المدى القصير وكانت معنوية المدى الطويل مقبولة . وكان النموذج مقبول من ناحية جودته والتي دلت عليه الاختبارات التشخيصية .

الخاتمة

تعتبر البطالة من المشاكل الأساسية، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، التي تعاني منها كل دولة، أخذت حيزا من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها، ومن هذا المنطلق، حولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقًا لمنهجية تحليلية قياسية لمشكلة البطالة خلال فترة الدراسة حيث نجد أن الجزائر اعتمدت فيها إصلاحات اقتصادية وغيرت هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى التشغيل والبطالة . وإن الهدف من وراء هذا البحث قياس المحددات البطالة على معدلها في الجزائر خلال الفترة 1980-2016.

والإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وللوصول إلى أهداف الدراسة كان لزمًا علينا تقديم الإطار النظري لظاهرة البطالة ومحاولة تحليل تلك الظاهرة في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تطور ظاهرة البطالة في الجزائر وكل من الأجهزة والبرامج التي اتخذتها الدولة لمعالجة البطالة، ومن جهة أخرى محاولة بناء نموذج قياسي لقياس أثر محددات على معدل البطالة خلال فترة الدراسة 1980-2016 .

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث .

نتائج البحث :

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لمحددات البطالة على معدلا البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها، في النقاط التالية:

- الاختلاف والجدل في تفسير ظاهرة البطالة بين مختلف الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، وهذا راجع التغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل عبر الزمن .
- اتخذت الجزائر العديد من الإصلاحات المتعددة تمثلت في برنامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات والبرنامج الثلاثي لدعم وإنعاش وتوطيد النمو الممتد من

2000-2014 وقد شملت هذه البرامج النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصةً، وانخفض في العقد الأخير معدل البطالة بشكل جد محسوس وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط التي أثرت على جميع المؤشرات الاقتصادية بتطور نحو الأفضل .

- أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة والحد من البطالة تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي حققت نتائج إيجابية . ولكن تم إلغاء معظمها عام 2012 آثر سياسة التقشف التي اتخذتها الدولة ولكن معظم تلك مناصب العمل كانت مناصب عمل غير دائمة ،وهذا ما يرجح زيادة معدلات البطالة في الجزائر مع الأعوام القادمة نظرًا إلى الإنخفاض الشديد في أسعار النفط وهو من بين المتغيرات التي تأثر بشكل قوي في معدل البطالة عكسيًا في الأجل الطويل .
- من خلال الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 تبين لنا ما يلي :

❖ تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بأسعار البترول والكتلة النقدية في المدى الطويل والمدى القصير خلال الفترة 1980-2016.

❖ تتأثر معدلات البطالة في الجزائر من الناتج المحلى الإجمالي والإنفاق العام وتعدد السكانبشكل ضعيف في المدى القصير والطويل خلال الفترة 1980-2016 .

❖ توجد علاقة معنوية بين التضخم ومعدل البطالة ذات اثر عكسي .

اقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المدى القصير والطويل وهي على النحو التالي :

- دعم وتطوير الصناعات التي توفر عدد كبير من مناصب العمل
- الاهتمام بالقطاع الزراعي ونشر ثقافتها بين أوساط الشباب
- فتح أفاق للتجارة الدولية خاصة دول الجوار والساحل الأفريقي
- قاعدة بيانات إحصائية رقمية عن سوق العمل وعروض العمل والطلب عليه لتسهيل الحصول على عمل .
- إعادة فتح أجهزة التشغيل التي تم إغلاقها لتكون مناصب دائمة وغير مؤقتة.
- تنويع الصادرات خارج المحروقات.
- كل منطقة لها خصائصها وتدعيم المشاريع بما تتميز به تلك المناطق لزيادة فرص نجاحها .
- إعادة النظر في السياسة البنكية التي تعتبر غير ناجحة في الجزائر ولم تساهم في تخفيض البطالة ولذلك يرجع ذلك لعدم فهم كافة شرائح الزبائن وعدم النظر إلى تطلعاتهم .
- تطوير القطاع الخاص ودعمه لينافس في السوق العالمية قصد التصدير.
- النظر إلى الدول التي عملت على التخفيف من حدة البطالة وكانت سياستها ناجحة .

أفاق البحث :

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي لقياس أثر محددات البطالة على معدلات البطالة في الجزائر وذلك خلال الفترة 1980-2016، وذلك بعد تقديم تحليل لواقع هذه الظاهرة أو بالأحرى المشكلة في الاقتصاد الجزائري :

- التكامل بين القطاع المصرفي والمشاريع الاقتصادية ومساهماتها في الاقتصاد الجزائري.
- العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ودوره المحتمل في القضاء على البطالة
- التجارة الخارجية ومساهماتها في القضاء على البطالة في الجزائر .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. حسام داود مصطفى سلمان وآخرون، (2005)، "مبادئ الاقتصاد الكلي "، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثالثة.
2. خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظريات والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة .(2002).
3. خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة.
4. راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971.
5. زين بن محمد الرماني، البطالة، العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.
6. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة 2005.
7. عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، الطبعة الثانية.
8. على عبد الوهاب نجا، البطالة وأثر برنامج الاقتصادي عليها : دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2005).
9. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
10. فليح حسن خلف، (2007)، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى .
11. فليح حسن خلف؛ الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
12. محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2004).

13. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل : التجربة الجزائر، عمان :دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
14. مدني بن شهرت، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2009، الطبعة الأولى .
15. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997.

ثانيا: الرسالة العلمية

16. بن حمودة نجيب، البطالة ومحدداتها في المغرب العربي (دراسة قياسية تحليلية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015 .
17. بن حمودة نجيب، البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي (دراسة قياسية)، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015/2014.
18. بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
19. خواني ليلى وبوشيخي عائشة، محددات البطالة في الجزائر –دراسة قياسية–، مذكرة ماستر، جامعة تلمسان .
20. دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل، كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان–، اطروحة دكتورة، أطروحة دكتورة، 2012-2013 .
21. دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان –، 2012-2013.
22. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف–، 2009-2010.
23. قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر طبعة 2005 .

24. قنيش رجاء، دراسة تنبؤية حول البطالة في الجزائر، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة د.الطاهر مولاي-سعيدة-، 2014 -2015.

ثالثا: المقالات والبحوث العلمية

25. ابراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية، Munich Personal RePEc Archive .

26. بريش السعد، تقييم الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، 2004 .

27. بن بوزيان محمد وعبد الحق بن عمر، العلاقات السببية والتكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس التصفح 2016/07/04 .

28. بوعشة مبارك، " الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية -مقارنة نقدية -"، أبحاث المؤتمر الدولي حول : تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013 .

29. بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 .

30. د.الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد السادس/ديسمبر 2016، جامعة بجاية.

31. رمزي زكي نالاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت 1987.

32. رياض المومني، نفل الهزيم، تأثير التجارة الخارجية على التضخم : دراسة حالة الأردن 1992-2006، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجلد27، العدد (1ب)، جامعة اليرموك، اربد، 2011 .

33. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر : مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، 2004.

34. عاد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007.

35. عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد 34، العدد 125، ربيع 2008

36. قنيش رجاء، دراسة تنبؤية حول البطالة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة د.طاهر مولاي –سعيدة –، 2014-2015 .

37. ماضي بلقاسم وآمال خدمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم لسياسات علاجها، مداخلة 20-09-1011.

38. مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد السادس، السداس الأول 2009، جامعة الشلف – الجزائر.

39. مجلة جامعة الملك سعود، إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، نظرية التوزيع :دراسة اقتصادية فقهية، جانفي 2010. http://digital.library.ksu.edu.sa/V31M317R1185.doc

40. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقويم حول أجهزة الشغل الدورة العامة العشرون، جوان2002 .

41. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع الترقية التمهيدي حول الظرف الاقتصادية والاجتماعي لسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر2004 .

42. محمد بن عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية : هل هي علاقة طاردة أم جاذبة ؟ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 2، ديسمبر، 2009 .

43. محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برنامج وأجهزة التشغيل في الجزائر، الندوة والإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في التشغيل شباب، طرابلس، ايام 11-13 جويلية 2005.

44. محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو "، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012 .

45. مصالح رئاسة الحكومة، البرنماج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005 .

46. منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، 2012، الجيزة، جمهورية مصر العربية .

47. ناصر مراد، فعاليات آليات التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل وآليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، أيام 25-26 جوان 2008 .

48. نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادية المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010) "، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 9، 2013.

49. يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة، المسيلة في 15-16 نوفمبر 2011 .

رابعا: المراجع بالغة الأجنبية

50. Brown and al., Techniques for testing the constancy of regression relationships over time, Journal of the Royal Statistical society, series B, 37, 1974.
51. Brown and al., Techniques for testing the constancy of regression relationships over time, Journal of the Royal Statistical society, series B, 37, 1974 .
52. Eicher.J.E et Levy.Garboua, **Economique de l'éducation**, Edition Economica, Paris, 1979.
53. Gérard Dutuit, **Economie de l' emploi et du chômage**, Edition Ellipses: PARIS, 1994.
54. Mamta Chowdhury, **Currency Crisis and Stock Prices in East Asian Countries: an Applicatin of Cointegratin Granger Causality,** School of Economics and Finance , Working paper series, N°2004/01.
55. Régis bourbonnais**, Econométrie -cours et exercices corrigés-** , 9èmeédition, Dunod, Paris, 2015.
56. World Bank ; "Algeria: A Public Expenditure Review: Assuring High Quality Public Investment"; Vol. 1;World Bank Report; No. 36270-DZ; August 2007.

الملاحق

الملحق رقم (3.1): المتغيرات المأخوذة في النموذج القياسي

M2	INF	P.OIL	REC	GDB	POP	UNEM	t
93.5	9.67	36.83	44.01	162.5	19337.7	14.19	1980
109.1	14.61	35.93	57.6	191.4	19943.6	13.99	1981
137.8	6.59	32.97	72.4	207.5	20575.7	13.64	1982
165.9	7.84	29.55	84.8	233.7	21228.2	13.29	1983
194.7	6.31	28.78	91.5	263.8	21893.8	13.29	1984
223.8	10.43	27.56	99.8	291.5	22565.9	13.59	1985
227.01	14.01	14.43	101.8	296.5	23241.2	16.14	1986
257.8	5.86	18.44	103.9	312.7	23917.9	21.35	1987
292.9	5.94	14.92	119.7	347.7	24591.4	21.22	1988
308.1	9.17	18.23	124.5	422.04	25257.6	17.18	1989
343.005	9.27	23.73	136.5	554.3	25912.3	19.66	1990
415.2	25.9	20	212.1	862.1	26554.3	20.59	1991
5159	31.7	19.32	420.1	1074.6	27181.09	23.42	1992
627.4	20.5	16.97	476.6	1189.7	27786.2	23.15	1993
723.5	29	15.82	566.3	1487.4	28362.2	24.3	1994
799.5	29.8	17.02	759.6	2004.9	28904.3	28.1	1995
915.05	18.7	20.67	724.6	2570.02	29411.4	28.2	1996
1081.5	5.7	19.09	845.1	2780.1	29886.8	28.6	1997
1592.4	4.95	12.72	875.1	2830.4	30335.7	28	1998
1789.3	2.6	17.97	961.6	3238.1	30765.6	29.2	1999
2022.5	0.3	28.24	1178.1	4123.5	31183.6	30	2000
2473.5	4.2	24.33	1321.02	4227.1	31592.1	28.4	2001
2901.5	1.43	24.95	1550.6	4522.7	31995.05	25.7	2002
3354.4	4.26	28.89	1639.2	5252.3	32403.5	23.7	2003
3738	3.97	37.73	1888.9	6149.1	32831.1	17.7	2004
4157.5	1.38	53.36	2052.03	7561.9	33288.4	15.3	2005
4933.7	2.32	64.29	2453.01	8514.8	33777.9	12.3	2006
5994.6	3.67	71.12	3108.6	9366.5	34300.08	11.8	2007
6955.9	4.86	97.01	4191.05	11077.1	34860.7	11.3	2008
7173.05	5.74	61.77	4246.3	10006.8	35465.7	10.2	2009
8280.7	3.91	79.03	4466.9	12034.3	36117.6	10	2010
9929.1	4.5	112.92	5731.4	14481.01	36819.5	10	2011
11015.1	8.92	111.49	7058.2	16208.7	37565.8	9.8	2012
11941.5	3.26	109.38	6024.1	16650.2	38338.5	9.3	2013
13686.8	2.92	99.68	6995.8	17242.5	39113.3	9	2014
13704.5	4.8	52.79	7656.3	16591.9	39871.5	11.2	2015
13816.3	6.4	44.28	6195.4	14584.2	40606.05	10.5	2016

المصادر :

- مصدر معدل البطالة (UNEM): بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء .
- مصدر الناتج المحلى الإجمالي (GDB): بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء .
- مصدر الإنفاق العام (REC): بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء .
- مصدر أسعار البترول (P_OIL): من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير منظمة أوبك
- مصدر معدل التضخم (INF) : بالاعتماد على موقع صندوق النقد الدولي
- مصدر الكتلة النقدية (M2): بالاعتماد على موقع البنك المركزي الجزائري

الملحق (2.3): اختبار الاستقرار ADFو PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		LUNEM	LREC	LPOP	LP_OIL	LINF	LM2	LGDP
With Consta	t-Statistic	-0.8653	-1.4622	-3.5119	-1.1763	-2.7896	-1.0626	-1.6442
	Prob.	*0.7877*	*0.5410*	*0.0133*	*0.6740*	*0.0698*	*0.7198*	*0.4503*
		n0	n0	**	n0	*	n0	n0
With Consta	t-Statistic	-1.2958	-1.5398	-2.9793	-2.0646	-3.1391	-6.4331	0.1280
	Prob.	*0.8730*	*0.7966*	*0.1517*	*0.5472*	*0.1130*	*0.0000*	*0.9964*
		n0	n0	n0	n0	n0	***	n0
Without Con	t-Statistic	-0.4476	3.6375	8.2220	-0.0939	-1.0583	3.4368	4.0708
	Prob.	*0.5138*	*0.9998*	*1.0000*	*0.6445*	*0.2563*	*0.9997*	*1.0000*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LUNEM)	d(LREC)	d(LPOP)	d(LP_OIL)	d(LINF)	d(LM2)	d(LGDP)
With Consta	t-Statistic	-4.0698	-4.2719	-1.6213	-5.6030	-8.6785	-27.0691	-3.2003
	Prob.	*0.0032*	*0.0019*	*0.4614*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0284*
		***	***	n0	***	***	***	**
With Consta	t-Statistic	-4.3200	-4.3256	-0.6518	-5.5475	-8.5678	-34.8966	-3.3417
	Prob.	*0.0083*	*0.0082*	*0.9690*	*0.0003*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0762*
		***	***	n0	***	***	***	*
Without Con	t-Statistic	-4.1117	-3.1017	-1.6204	-5.6877	-8.7977	-8.8080	-1.9587
	Prob.	*0.0002*	*0.0029*	*0.0982*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0491*
		***	***	*	***	***	***	**

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		LUNEM	LREC	LPOP	LP_OIL	LINF	LM2	LGDP
With Consta	t-Statistic	-1.0537	-1.5346	-4.0652	-1.1423	-2.7745	-1.0214	-1.9125
	Prob.	*0.7224*	*0.5050*	*0.0035*	*0.6882*	*0.0720*	*0.7348*	*0.3231*
		n0	n0	***	n0	*	n0	n0
With Consta	t-Statistic	-1.1802	-1.0602	-0.7201	-2.0378	-3.0563	-6.0041	0.6108
	Prob.	*0.8996*	*0.9220*	*0.9628*	*0.5616*	*0.1319*	*0.0001*	*0.9992*
		n0	n0	n0	n0	n0	***	n0
Without Con	t-Statistic	-0.5017	4.4926	1.1801	-0.0969	-1.0500	2.0460	1.6205
	Prob.	*0.4920*	*1.0000*	*0.9352*	*0.6435*	*0.2593*	*0.9887*	*0.9720*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LUNEM)	d(LREC)	d(LPOP)	d(LP_OIL)	d(LINF)	d(LM2)	d(LGDP)
With Consta	t-Statistic	-3.0163	-4.2950	-1.4927	-5.6098	-8.6359	-9.6631	-3.1324
	Prob.	*0.0434*	*0.0018*	*0.5239*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0332*
		**	***	n0	***	***	***	**
With Consta	t-Statistic	-4.3213	-4.4008	-5.0113	-5.5473	-8.5277	-9.5483	-3.2634
	Prob.	*0.0083*	*0.0068*	*0.0016*	*0.0003*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0896*
		***	***	***	***	***	***	*
Without Con	t-Statistic	-4.1248	-3.0885	-1.3540	-5.6922	-8.7548	-8.8080	-2.1782
	Prob.	*0.0001*	*0.0030*	*0.1593*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0301*
		***	***	n0	***	***	***	**

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق (3.3): النموذج الأولي ARDL

Dependent Variable: LUNEM
Method: ARDL
Date: 04/22/18 Time: 02:29
Sample (adjusted): 1983 2016
Included observations: 34 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LREC LPOP LP_OIL LM2 LINF LGDP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 16384
Selected Model: ARDL(1, 1, 3, 3, 3, 3, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LUNEM(-1)	-0.147738	0.274570	-0.538069	0.6004
LREC	0.935477	0.303635	3.080924	0.0095
LREC(-1)	-0.395716	0.261182	-1.515098	0.1556
LPOP	-403.3648	201.6664	-2.000159	0.0686
LPOP(-1)	1423.404	668.2554	2.130029	0.0546
LPOP(-2)	-1578.564	748.5856	-2.108728	0.0567
LPOP(-3)	557.1306	278.8707	1.997810	0.0689
LP_OIL	-0.505671	0.165039	-3.063948	0.0098
LP_OIL(-1)	-0.649495	0.199261	-3.259515	0.0068
LP_OIL(-2)	-0.370598	0.139346	-2.659558	0.0208
LP_OIL(-3)	-0.146063	0.117183	-1.246450	0.2364
LM2	-0.206044	0.083206	-2.476328	0.0292
LM2(-1)	-0.187730	0.073304	-2.560968	0.0250
LM2(-2)	-0.134424	0.067208	-2.000120	0.0686
LM2(-3)	-0.122928	0.063636	-1.931757	0.0773
LINF	-0.022375	0.031403	-0.712516	0.4898
LINF(-1)	0.006336	0.027275	0.232285	0.8202
LINF(-2)	-0.026849	0.030641	-0.876251	0.3981
LINF(-3)	-0.131444	0.037944	-3.464150	0.0047
LGDP	-0.147031	0.376742	-0.390269	0.7032
LGDP(-1)	0.922524	0.526503	1.752171	0.1052
C	17.56078	16.85377	1.041950	0.3180

R-squared	0.986369	Mean dependent var	2.832843
Adjusted R-squared	0.962514	S.D. dependent var	0.410708
S.E. of regression	0.079518	Akaike info criterion	-1.973000
Sum squared resid	0.075878	Schwarz criterion	-0.985355
Log likelihood	55.54100	Hannan-Quinn criter.	-1.636185
F-statistic	41.34925	Durbin-Watson stat	2.600877
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق (4.3): نتائج اختبار منهج الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 04/22/18 Time: 02:31
Sample: 1983 2016
Included observations: 34
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.501077	6

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

الملحق رقم (5.3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

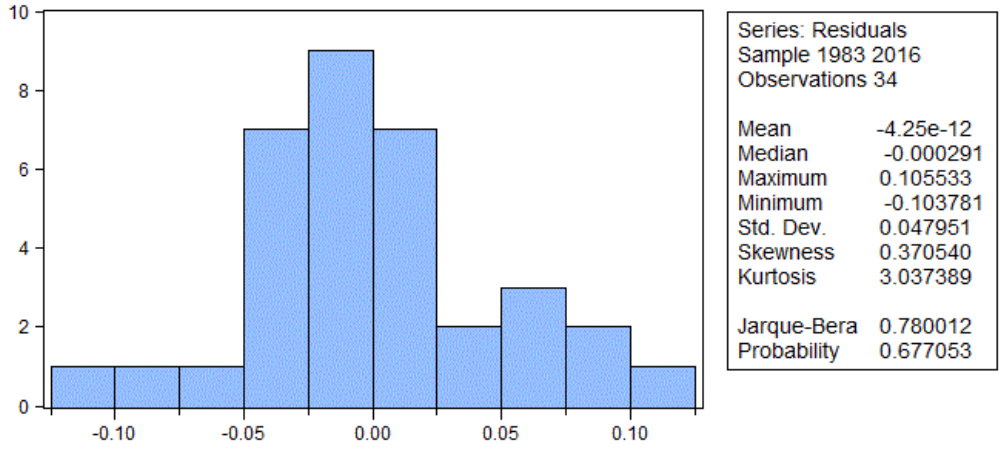

الملحق رقم (6.3) : نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.241411	Prob. F(4,8)	0.1539
Obs*R-squared	17.96760	Prob. Chi-Square(4)	0.0013

الملحق رقم (7.3): نتائج اختبار عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.149496	Prob. F(18,15)	0.0701
Obs*R-squared	24.50119	Prob. Chi-Square(18)	0.1393
Scaled explained SS	3.109107	Prob. Chi-Square(18)	1.0000

الفهارس

بحمد الله

الملخص:

الهدف من هذا البحث هو تحديد أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التغير في معدلات البطالة في الجزائر . تم تقدير هذه العلاقة بين معدل البطالة من جهة وكل من الناتج المحلي الإجمالي ، أسعار النفط الحقيقي ، الإنفاق الحكومي ،الكتلة النقدية، معدل التضخم ،عدد السكان خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2016 ، وذلك اعتمادا على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية ، قمنا باستخدام منهج نموذج ARDL وقد بينت الاختبارات على صحته سواء كان ذالك على المدى القصير أو الطويل ، وقد أظهرت النتائج على أن كل من أسعار البترول و الكتلة النقدية و معدل التضخم و عدد السكان كان لها اثر سلبي على معدل البطالة والتي ساهمت في الحد من الظاهرة وأما الإنتاج المحلي الإجمالي فلم يكن معنويا أما الإنفاق فكان معنويا في المدى القصير وكان ايجابيا أي لم يساعد في القضاء على البطالة . وهذه النتائج تعكس ضعف الهيكل الاقتصادي وسبب راجع إلى الاعتماد على المحروقات بشكل أساسي كما أن السياسة ذات الأثر الكينزي في الجزائر لم تظهر إي فاعلية على المدى الطويل ،

الكلمات المفتاحية: اتجاه العام لمعدل البطالة ، محددات البطالة ، منهجية نموذج ARDL

Résumé:

Le but de cette recherche est de déterminer l'effet de certaines variables macroéconomiques sur l'évolution des taux de chômage variables en Algérie.

Cette relation a été estimée le taux de chômage d'une part et le produit intérieur brut (PIB), les prix du pétrole réels, les dépenses gouvernementale , la masse monétaire, taux d'inflation, la population au cours de la période 1980-2016, en fonction du nombre de contributions économiques standards, nous avons utilisé la méthodologie de modèle ARDL et les tests ont montré sa validité soit a court ou à long terme, et les résultats ont montré que les prix du pétrole et le taux de la masse monétaire et de l'inflation et la population ont eu un impact négatif sur le taux de chômage, qui a contribué à la réduction du phénomène et la production locale Le total n'était pas significatif non plus Les dépenses ont été importantes à court terme n'a pas été une aide positive pour éliminer le chômage. Ces résultats reflètent la faiblesse de la structure économique et voir la raison de compter sur le carburant principalement comme la politique d'effet keynésien en Algérie, je ne montre pas l'efficacité à long terme،

les mots clés : Tendance du taux de chômage, déterminants du chômage, méthodologie du modèle ARDL